دولة رئيس المجلس : السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

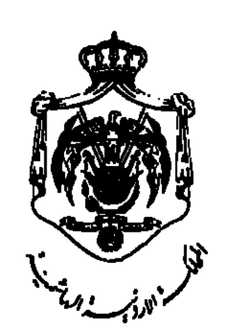
دولة رئيس المجلس : بهذا ينتهي جدول اعمال ، وسوف ارفع الجلسة لكي نلتقي في قاعة الصور في لقاء خاص ، وسوف نحدد موعد للجلسة القادمة قريباً ، شكراً لكم .

وترفع الجلسة .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب	امين عام مجلس الامه
دولة طاهر المصري	صالح الزعبي





ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٨ / ذو الحجة / ١٤١٤ هجرية الموافق ٨ / ٦ / ١٩٩٤ ميلادية .

العدد (١٣) المجلد (٣١)

- جدول الأعمال -

عينت يوم الاحد الموافق ١٢ / ٦ / ١٩٩٤ الساعة الخامسة مساءاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٨ / ٦ / ١٩٩٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :

سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، السيد محمد عودة نجادات .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

السيدة توجان فيصل ، السيد سميح الفرح ، السيد سمير قعوار ، السيد نواف القاضي .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

د. ذيب عبدالله ، السيد محمد ذويب ، دكتور عارف البطاينة ، دكتور صالح ارشيدات ، السيد فرح الربضي ، السيد عبد الهادي المجالي ، السيد طه الهباهبة ، السيد ذيب اليس ، دكتور راتب السعود .

وتغيب بمهمة رسمية خارج الوطن :

السيد احمد القضاة ، دكتور هاشم الدباس .

وحضر من الحكومة

١- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٢- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .

٤- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٥- معالي السيد احمد العقايلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٦- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٧- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

٨- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التموين .

٩- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

١٠- معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل .

١١- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

١٢- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

١٣- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

١٤- معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :

دكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسبان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان النجداوي .

١- افتتاح الجلسة .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، وأعلن إفتتاح الجلسة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من معالي السيد سمير **قعوار .**

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد **سميح الفرح .**

جـ- طلب إجازة مقدم من سماحة الدكتور **ابراهيم زيد الكيلاني .**

د- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد **محمد نجادات .**

هـ- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد **نواف القاضي .**

دولة رئيس المجلس : موافقة ، تفضل أخ **خليل .**

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

الأمين العام ذكر أن هناك خمس اعتذارات وإجازات ، وأنت قلت أنه فيه نصاب عندما دخل آخر زميل من الباب ، يعني فيه « ٥٦ » + « ٥ » إذن ٦١ ، أين الـ « ١٩ » ؟

وما هو الوضع ؟

وما هو موقفنا أمام الناس ؟ . . . شكراً .

دولة رئيس المجلس :

هو فيه إجازات سابقة سارية المفعول ، ولكن فيه غياب غير مبرر وأعتقد أنه بعض



الاخوان يأتون بعد الموعد المقرر ، وأعتقد أن العدد سوف يرتفع .

الأخ فواز .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً ،

دولة الرئيس / جاء على لسان وزير الاعلام بالامس في مقابلة تلفزيونية من أن الوية عجلون ، وجرش ، ومأدبا ، والعقبة ، سيتم تحويلها الى محافظات ، واذ أبارك هذا التوجه ، بكل صدق وامانة ، الا انني رايت العجب وكل العجب من الاسس التي تعتمدها الحكومة ، في ترفيع الالوية الى محافظات ، لأتساءل اين لواء الرمثا من هذه الأسس ، ومن هذا الترفيع والمساواة ، أهي من حيث عدد السكان ، والتي يزيد فيها لواء الرمثا عن بعض محافظات المملكة ، وليس فقط الويتها ، أم هي من حيث المساحة والموقع ، لنجد ان مساحة لواء الرمثا وموقعه وحاجته وموقفه يستحق من الحكومة الاهتمام الاكبر والانصاف العادل ، وأن تعطيه أولى الأولويات ...

دولة رئيس المجلس : يا أخ فواز ، خلص عبرت عن وجهة نظرك ، شكراً .

شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

اسجل تحفظي وتفجعي وتألمي لتأخير بدء الجلسة ثمانية وثلاثين دقيقة ، فهل هذا ينسجم مع الآم الشعب وامال الذي انتخبنا وشكراً .

دولة رئيس المجلس : فيه تعديل يا ابو انس ، فيه تعديل وزاري يعني معذوره الناس السيد الامين العام البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣. كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٨٦٢ تاريخ ٥ / ٦ / ١٩٩٤ والمتضمن اعادة مشروع قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار لسنة ١٩٩٤ معدلاً .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ١٨٦٢

التاريخ : ٥ / ٦ / ١٩٩٤م

دولة رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٧٢٨ تاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثامنة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ٢ / ٦ / ١٩٩٤ الموافقة على (قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار ١٩٩٤) كما ورد من مجلس النواب باستثناء المادة الرابعة والمعدلة للمادة الثامنة من القانون الاصلي حيث قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة .

ابعث لكم مشروع القانون كما عدله مجلس الاعيان لاجراء المقتضى .

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

نسخة : مدير شؤون الاعيان .

نسخة : ملف اللجنة المالية .

نسخة : ملف القانون .

هكذا من الأصل

مشروع قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية للاستثمار
(والمعاد من مجلس الاعيان)

المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان
المادة (٨) أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية . ب- يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملون فيه عند نفاذ احكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزء من خدماتهم في المؤسسة .	**المادة (٤) :-** تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :- ب. يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :- ١. تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها . ٢. اعداد مشروع الموازنة التقديرية والحسابات الختامية والتقارير السنوية ورفعها الى المجلس . ٣. الاشراف على موظفي ومستخدمي المؤسسة وادارة جميع اجهزتها . ٤. اعداد التقارير الخاصة باعمال المؤسسة ووضعها المالي ورفعها الى المجلس . ٥. ممارسة صلاحيات امر الصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن . ٦- تعيين ممثلي المؤسسة في اجتماعات الهيئات العامة للشركات التي تساهم فيها المؤسسة . ٧- اي صلاحيات اخرى يفوضها له المجلس او تناط به بمقتضى القوانين والانظمة المعمول بها .	**المادة (٤) الفقرة (ب) :-** ب. يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ . واضافة الفقرة (ج) التالية اليها : جـ- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية : ١. موافقة . ٢. موافقة . ٣. الاشراف على موظفي المؤسسة ومستخدميها وادارة جميع اجهزتها . ٤. موافقة . ٥. موافقة . ٦. موافقة . ٧. موافقة .	**المادة (٤)** موافقة كما وردت في المشروع .

دولة رئيس المجلس : السيد جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش : شكراً دولة الرئيس .

أعلم الاخوة النواب ودولتكم ان جريدة شيحان الموقرة دائماً وأبداً تستلم الاخوة النواب بالكلام الغير لائق ...

دولة رئيس المجلس : أنا اعتقد أنك تريد أن تتحدث عن القانون .

اسمح لي أكمّل يا سيدي ، أطلب من الاخوة النواب طرد جريدة شيحان من قبة البرلمان .

نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ابو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : يا سيدي ، نرجو إحالة ٦ مشروع القانون المعدل للجنة المالية .

دولة رئيس المجلس :

الدكتور نادر .

الدكتور نادر أبو الشعر : الموضوع لا يتعدى مادة واحدة ، للذلك حفاظاً على وقت المجلس أرى أن يقوم المجلس بالنظر في هذه المادة في هذه الجلسة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي أبو الراغب .

السيد علي ابو الراغب رئيس اللجنة المالية : شكراً دولة الرئيس .

الواقع كنت أتمنى ان يكون معالي وزير المالية موجود حتى يتناول هذا الموضوع ، ولكن عندما درست اللجنة المالية هذا الموضوع تم بحث موضوع ان يكون لهذه المؤسسة نظام مالي اداري مستقل خاص ، وتم بحث هذا الموضوع بجميع جوانبه .

وذهبت اللجنة المالية إلى طلب الحكومة بالموافقة على مشروع القانون كما جاء من الحكومة ، والسبب في ذلك ان هذه المؤسسة لها طبيعة خاصة فهي مؤسسة استثمارية تتعامل مع المشاريع ويتطلب عملها أن يكون هنالك كفاءات وخبرات معينة مطلوبة .

وانسجاماً مع موقف مجلس النواب المستمر في تحسين الاداء ودعم الكفاءات وحسن الاستثمار اللجنة المالية وافقت الحكومة على ذلك بحيث أن هذه المؤسسة تحتاج أن تدرس الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتقّيم المشاريع وتتابع الاستثمار بصورة عملية وصحيحة .

وعليه فاللجنة المالية لو حوّل لها هذا القانون مرة أخرى فموقفها ينسجم مع موقفها الاول وهو الموافقة مع الحكومة ان يكون لهذه

المؤسسة نظام مالي وإداري مستقل .

وعليه فأن الاضافة التي تمت من المجلس الكريم والتي عارضها مجلس الاعيان هي تتعارض مع النظام المالي والاداري المستقل .

وعليه أرجو من الزملاء الكرام أن نوفر وقتاً وأن ننجز في هذه الدورة وأن نوافق على مشروع القانون كما جاء من الحكومة ونكون قد أنجزنا هذا القانون حيث أن اللجنة المالية سيكون موقفها مشابه للموقف السابق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان السياق الطبيعي هو أن يحول الى اللجنة المالية ، ولكن هناك إقتراح ببحثه الان ومثنى عليه . نقطة نظام أبو فيصل .

السيد عبد الكريم الدغمي : دولة الرئيس ، يعني إحتراماً لهذا المجلس الكريم وحتى مع وجاهة الاقتراح بأن يبحث الان إلا أنني إحتراماً للمجلس الكريم الذي رفض هذا المبدأ مرات سابقة ، أنا كنت صاحب إقتراحات من هذا القبيل ولكنها رفضت .

الرأي الذي تفضل فيه معالي رئيس اللجنة المالية قد يكون رأيه الشخصي ، هو لا يستطيع أن يتكلم الان عن اللجنة قبل أن تتخذ اللجنة قراراً ، وربما يخالف أحد من أعضاء اللجنة فتأتينا المخالفة .

لذلك دولة الرئيس يجب أن نحيل الامر وهو أمر منسجم مع النظام أمر الاحالة منسجم مع النظام ، أنا كنت قد اقترحت عكساً للنظام ولكن هذا المجلس أقر هذا المبدأ .

لذلك إحتراماً لهذا المجلس يجب أن نحيل الامر الى اللجنة المالية حتى تدرس وتأتي الينا ، إما أن نصر على رأينا وإما أن نوافق على رأي الاعيان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً الدكتور محمد الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً دولة الرئيس .

أود أن أذكّر دولة الرئيس والزملاء الاكارم باقتراح مني منذ فترة ، ألا وهو أن معظم نقاط الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الاعيان أن تكون هناك جلسة مشتركة بين اللجنتين القانونيتين للأعيان والنواب ، وأود أن أقول لزملائي أنه بالامس حصل من مجلس الاعيان أنه طلب مثل هذا الطلب ووفق عليه في قانون البلديات ، فهل لي أن استأذن دولة الرئيس وزملائي الافاضل أن كل نقاط الخلاف بالامكان من معظم القوانين التي أعيدت من مجلس الاعيان أن يكون هناك جلسة مشتركة كما طلب مجلس الاعيان بالامس كي نتلافى هذا الامر ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : وهو أمر حاصل دكتور ونحن نسعى الى التنسيق بين اللجنتين ، السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

الخلاف الوحيد هو فقرة بين ما ورد في القانون الاصلي وبين ما ورد في المشروع وقرار مجلس النواب والتي تنص « ممارسة صلاحيات أمر الصرف في المؤسسة وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن » ، بينما « يطبق على المدير العام ، وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم « ١ » لسنة ١٩٨٨ » .

هي فقرة واحدة ولذلك لا أرى داعياً لتحويلها للجنة المالية ، فلنصوت عليها ونبحثها وننهي الموضوع .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم ، كما قلت السياق الطبيعي هو أن تحول للجنة المختصة ، ولكن هناك إقتراح لا أعتقد أن يتعارض مع النظام وثني عليه .

للذلك من يوافق على بحث الامر الان ولا يحول للجنة المالية من يوافق ؟ لم ينجح الاقتراح . إذن يحول للجنة المالية إذا سمحتم .

البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- قرار لجنة التموين رقم ٢ / ٩٤ حول التموين والسياسة التموينية .

دولة رئيس المجلس مقرر لجنة التموين : السيد سمير حباشنة مقرر اللجنة .

السيد سمير حباشنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس التقرير موزع بين يدي الزملاء ، هل يحتاج الى قراءة تفصيلية ؟

دولة رئيس المجلس : بأمكانك أن تمر عن بعض البنود مثل الصفحة الثانية لكن الحقائق لابد من قراءتها لأنه أعتقد أنه فيه بعض الاخطاء المطبعية في الطباعة .

السيد المقرر : إخواني بداية هذا جهد متواضع من زملائكم الذين كلفوا كلجنة خاصة في بحث موضوع التموين ومحاولة استقصاء ماهو على الارض ، وأيضاً جهد متواضع باقتراح بعض التوصيات التي ربما تحسن من الوضع التمويني في البلاد .

ولا أقول بأن هذا التقرير كامل ، هو يحتاج الى انتباه والى إغناء حتى نستطيع أن نقدم للحكومة صورة متميزة في حقل السياسة التموينية .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم ٢ / ٩٤

حول التموين والسياسة التموينية

ان لجنة التموين المشكلة من اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة :

عبد الرؤوف الروابدة ، سمير الحباشنة ، د. عبدالله النسور ، د. محمد الزبن ، د. هاشم الدباس ، أنور الحديد ، محمود الهويمل ، نادر الظهيرات ، نادر أبو الشعر ، د. عبد الحافظ الشخانبة ، د. مصطفى شنيكات ، د. محمد عويضة ، محمد الذويب ، سليمان السعد ، بدر الرياطي .

وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ابتداء من تاريخ ٥ / ٣ / ١٩٩٤ ، وقد قررت في اجتماعها الأول انتخاب معالي النائب عبد الرؤوف الروابدة رئيساً والنائب سمير حباشنة مقرراً ، ووضعت خطة لعملها ، وقد قررت أن تمارس عملها كلجنة تقصي حقائق ، فتستمع الى آراء المسؤولين والمختصين في مختلف مجالات القطاع التمويني ، واقتراح التواصي التي تؤدي الى تحسين الوضع التمويني من حيث السياسة والادارة والاجراءات والمراقبة بشكل يكفل الأمن الغذائي للوطن والمواطن .

دولة رئيس المجلس : تفضل دكتور .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : شكراً دولة الرئيس .

بما أنه الان فيه تعديل على الحكومة ونأمل أن يكون وزير التموين الحالي باقي ومستمر . أهم ما في هذا التقرير ...

دولة رئيس المجلس : لما نخلّص التقرير .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة : أنا اقترح دولة الرئيس أن نقرأ هذا التقرير أمام الحكومة الجديدة ، إذا كان هذا الوزير مستمر وباقي كان خيراً وإذا كان غيّر فليشارك معنا في وضع السياسة التموينية .

دولة رئيس المجلس : هذا تقرير لجنة أعدته وهو موضوع على جدول الاعمال وسوف نقرأه ، تقرروا مناقشته الآن أو في وقت لاحق موضوع آخر ، لكن يقرأ الآن لأنه على جدول الاعمال وملك المجلس تفضل أخ سمير .

السيد المقرر :

استمعت اللجنة الى آراء كل من السادة :

١- معالي وزير التموين السيد راضي ابراهيم .

٢- عطوفة مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية السيد محمد العبدلات .

٣- عطوفة مدير عام المؤسسة الاستهلاكية العسكرية العميد أحمد محمد سعيد .

٤- الدكتور فتحي الكيلاني مدير البيطرة بوزارة الزراعة .

٥- المهندس نبيل الحاج داود مدير انتاج الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة .

٦- الدكتور فؤاد الدومي رئيس معهد الصحة الحيوانية بوزارة الزراعة .

٧- الدكتور محمد عبيدات رئيس جمعية حماية المستهلك .

٨- الدكتور عثمان الكيلاني مدير المسالخ بأمانة عمان الكبرى .

٩- الدكتور باسم دبابنة رئيس مختبر الرقابة الغذائية بوزارة الصحة .

١٠- الدكتور حمدي الشوا مستشار الأغذية بوزارة الصحة .

١١- السيد عبد الرحمن ابو لوار المدير التجاري بالشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية .

١٢- السيد وائل هلسة مدير مصانع العارضة بالشركة .

١٣- السيد احمد الزعبي مدير مصانع ماركا بالشركة .

١٤- السيد سميح المومني رئيس جمعية تسويق البيض .

١٥- السيد عبدالاله الحموي رئيس نقابة المخابز / عمان .

١٦- السيد فواز السعدات ابو حويلة رئيس نقابة المخابز / الزرقاء .

١٧- السيد نبيل الخطيب رئيس نقابة المخابز / اربد .

١٨- السيد ايليا نقل نقيب تجار المواد الغذائية .

١٩- السيد عصام حجازي مدير عام شركة حجازي وغوشة للمواد الغذائية .



وقد تقدم السادة المذكورون مشكورين بآرائهم واقتراحاتهم ، وردوا على استفسارات الزملاء النواب حول مختلف المواضيع المطروحة .

وبعد دراسة بيان معالي وزير التموين والاراء والمقترحات التي أتيح لها الاطلاع عليها قد خلصت اللجنة الى مايلي :

اولاً :

يحكم عمل وزارة التموين قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ والذي يحدد اهداف الوزارة بتنفيذ السياسة التموينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد .

ثانياً : يقسم القانون المواد الى أنواع ثلاثة :

١- **المواد الغذائية الأساسية** : وهي المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها كذلك واستيراد تلك المواد محصور بوزارة التموين ، ويجري تحديد أسعارها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير التموين ، لقد قرر مجلس الوزراء اعتبار المواد التالية مواد غذائية أساسية وقرر أسعارها :

١. القمح ودقيق القمح .

٢. السكر .

٣. الأرز .

٤. الدجاج المجمد .

٥. زيت الزيتون .

٦. الحليب المجفف ماركة حليبنا .

٢- **المواد التموينية** : وهي المواد الغذائية غير الأساسية التي يحددها مجلس الوزراء ، ويتم استيراد هذه المواد أو تصديرها بتوصية من وزارة التموين الى الجهات المعنية (وزارة الصناعة والتجارة) يحدد وزير التموين أسعار هذه المواد بناء على تنسيب لجنة يشكلها لهذه الغاية ، ويستثنى من ذلك أغذية الأطفال الرضع التي يحدد أسعارها وزير الصحة لقد قرر مجلس الوزراء أن المواد التالية هي مواد تموينية :

أ – المواد المنتجة محليا :

- الخبز بأنواعه
- المعكرونة والشعيرية
- الكعك
- لحوم الضأن والعجل الطازجة
- لحوم الدجاج الطازج
- بيض المائدة
- الألبان
- السمن النباتي
- الحلاوة والطحينية
- ملح الطعام
- المأكولات والمشروبات في المطاعم
- المشروبات الغازية
- القهوة المحمصة والمطحونة
- الخضار والفواكه
- رب البندورة
- الشعير
- الحمص الحب
- العدس الحب
- الذرة الصفراء
- النخالة والزوان وكسر القمح



دولة رئيس المجلس : إذا سمحت لي اقاطعك ، هناك غلط في الطباعة ، يعني في الصفحة " ٤ " في الفقرة " أ " المواد المنتجة محلياً ، ثم في الصفحة " ٥ " المواد المنتجة محلياً ثم الفقرة " ب " .

السيد المقرر : الفقرة " ب " للمواد المستوردة ، يعني الفقرة « أ » التي وردت في الصفحة « ٤ » تستكمل . . .

دولة رئيس المجلس : إذن تشطب الفقرة " أ " المواد المنتجة محلياً على الصفحة الخامسة . أخي العزيز هناك خطأ في التقرير ، في الصفحة الخامسة الفقرة " ب " المواد المستوردة وفيه مادتين ، ثم ثالثاً والفقرة "ب" وما فيه الفقرة " أ " . الاخ أبو عصام .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : يا سيدي سقط طباعياً فقرة كاملة وهي رقم " ٣ " ، المواد والسلع " عنوان ، ولها الفقرة " أ " و " ب " المكررة .

سيدي بعدما ينتهي بند " النخالة والزوان وكسر القمح " هنا تبدأ فقرة كاملة ساقطة عنوانها " ب – المواد المستوردة ، التي أتت في آخر الصفحة ، هذا العنوان هو الذي يرفع الى الاعلى فقط .

دولة رئيس المجلس : طيب ، والمساحيق والدفاتر أين تأتي ؟ .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : هي الفقرة " أ " عنوان جديد اسمه « المواد والسلع » .

دولة رئيس المجلس : على كل حال حتى الامانة العامة تأخذ ملاحظة بهذا الكلام يعدل المحضر على هذا الاساس . السيد حماد .

السيد حماد أبو جاموس : إذا سمحت ، في الصفحة الرابعة في آخر مادتين ، الحمص الحب والعدس الحب ، هذه مواد منتجة محلياً ، بينما في المواد المستوردة تكررت مرة أخرى في الفقرة " ب " في آخر الصفحة " ٥ " .

دولة رئيس المجلس : لأنه فيه مستورد ، السيد محمد الخيطي .

السيد محمد الخيطي : شكراً دولة الرئيس .

في الصفحة الثالثة البند ثانياً " يقسم القانون المواد الى أنواع ثلاثة " مذكور اولاً وثانياً ، أين ثالثاً ؟

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، نحن الآن لا نعرف ، يعني ساعة ننتقل من ٣ الى ٥ . أقترح على الاخ المقرر أن نقرأ مباشرة ولا ننتقل من صفحة الى أخرى ، فحينما يأتي

التعديل يشعرنا بالتعديل .

دولة رئيس المجلس : هي شكلية وتصلح بالمحضر .

– هذا وقد وضع تقرير اللجنة في المحضر بالشكل الصحيح بعد أن عدل –

السيد المقرر :

ب– المواد المستوردة :

– الحليب المجفف .

– الحمص الحب .

– العدس الحب .

– الذرة الصفراء .

– الشعير .

– الاسماك المجمدة .

– المرتديلا بانواعها .

– اللحوم المعلبة .

– التونة المعلبة .

– السردين المعلب .

– الشاي .

– اللحوم الطازجة المذبوحة محلياً .

– اللحوم المجمدة .

٣– المواد والسلع : وتشمل أي مادة أو سلعة غير غذائية يحددها مجلس الوزراء يستطيع وزير التموين تحديد أسعار هذه المواد والسلع ، كما يستطيع تحديد الحد الاعلى لنسبة الربح الاجمالي وأسعار السلع بناء على توصية لجنة تمثل وزارة التموين ووزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان واتحاد نقابات العمال . تشمل هذه المواد والسلع ما يلي :

أ– المنتجة محلياً :

– مساحيق الغسيل .

– الدفاتر المدرسية .

- الزي المدرسي للأناث .

- الورق الصحي (صنف ثان) .

- الفوط الصحية (صنف ثان) .

- السجائر المحلية .

- المحروقات .

ب- المستوردة :

- السجائر الأجنبية .

- قطع غيار السيارات ولوازمها .

ثالثا : كانت مبالغ الدعم للقمح والأرز والسكر والحليب المجفف على الوجه التالي :

السنة	القمح	الأرز	السكر	الحليب المجفف	المجموع
٨٨	١٠	-	-	٠ر٣	١٠ر٣
٨٩*	٤١ر٥	٨ر٨	١٩ر٩	٢ر٣	٧٢ر٥
٩٠	٤٤	٧ر٢	١٦ر٧	٣ر٦	٧١ر٥
٩١	٣٥	٩ر٥	١ر٨	٤ر٣	٥٠ر٦
٩٢**	٤٤	٥ر٣	(+١)	٦ر٦	٥٤ر٩
٩٣	٤٤ر٥	٦ر٧	(+٣ر٦)	٤ر٤	٥٢ر٠

مليون دينار

تربح الوزارة من تسويق ثلاثة مواد هي الدجاج المجمد وزيت الزيتون والسكر ، وتتوقع الوزارة

* تم تخفيض سعر الدينار خلال هذا العام .

** بدأ استعمال البطاقة التموينية خلال هذا العام .

أن تكون قيمة الدعم خلال العام الحالي (١٩٩٤) حوالي ٥٦ر٤ مليون دينار تتحمل الخزينة منها (٥٢) مليوناً بينما يتحمل الحساب الجاري الرصيد وهو ٤ر٤ مليون دينار .

رابعاً : يحكم عمل المؤسسة الاستهلاكية المدنية القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٤ والذي يحدد أهدافها بما يلي :

١- توفير المواد الغذائية والاستهلاكية على اختلاف انواعها للمستفيدين بأسعار مناسبة .

٢- انشاء الأسواق والمستودعات والمخازن والمعارض والمنشآت اللازمة .

٣- انشاء اية مصانع أو مؤسسات أو شركات لانتاج المواد والبضائع الاستهلاكية التي تقوم بالتداول بها والمساهمة في مثل تلك المصانع او المؤسسات او الشركات بموافقة مجلس الوزراء .

خامساً : بلغت قيمة مشتريات المؤسسة خلال عام ١٩٩٢ (٢٦ر٢) مليون دينار ٦٥ ٪ منها مشتريات محلية ، أما خلال عام ١٩٩٣ فقد بلغت مشترياتها (٢٥) مليون دينار ٧٩٪ منها مشتريات محلية .

تعفى من الرسوم الجمركية بضائع للمؤسسة بقيمة (٦ر٥) مليون دينار سنوياً . هذه منحة من الحكومة لمساعدتها في أن تقوم بأعمالها .

سادساً : يستفيد من خدمات المؤسسة حوالي (١٤٠) ألف منتفع يعيلون حوالي (٧٠٠) الف مواطن وقد كانت ارباح المؤسسة على الوجه التالي :

١٩٩٠ - ر١٦٦٤ر١ دينار

١٩٩١ - ر٢٠٦٦ر٢ دينار

١٩٩٢ - ر١٣٦٥ر١ دينار

١٩٩٣ - ر١١٦٢ر١ دينار

سابعاً : ان الوضع التمويني جيد ، فالبلد لا يعاني من اختناقات تموينية ، الا ان وزارة التموين بحاجة الى طاقة تخزينية اضافية لزيادة المخزون الاستراتيجي من السلع التي تتعامل بها ، كما يجب أن تتوزع المستودعات والمخازن على المحافظات والالوية ضماناً لسهولة حصول المواطن على ما يحتاجه منها ، وضماناً لتوزيع الطاقة التخزينية حماية لها من المفاجآت والأضرار .

ثامناً : مازالت خدمات المؤسسة الاستهلاكية ، رغم دورها الفعال ، أقل من حاجة المنتفع وما زال حجم مشترياتها دون تلبية متطلبات المنتفعين كما أن اسلوب العرض فيها ليس الافضل ولا تغطي اسواقها كامل رقعة الوطن وبخاصة المناطق النائية ، الأمر الذي يرفع كلفة الوصول اليها ويقلل بالتالي من المميزات التي يحصل عليها المنتفع .

تاسعاً : تعددت الشكاوي من تدني نوعية بعض السلع وبخاصة تلك التي تتعامل بها الوزارة والمؤسسة ، كما تعددت الشكاوي منذ مدة طويلة وفي عهود مختلفة من أن مواصفات المواد ليست جيدة أو ان بعضها ليس صالحاً للاستهلاك ، ومع أن بعض الشكاوي ليست حقيقية فان البعض الآخر منها يوجب الشبهة واذا كان التبرير ممكناً في كثير من الحالات وبخاصة بعد استهلاك المواد المشكو منها فإن اللجنة تلمس بعض التهاون في تطبيق المواصفات وفي بعض الاحيان طرح السلعة في الاسواق قبل التأكد مخبرياً من مطابقتها للمواصفات وبخاصة صلاحيتها للاستهلاك البشري .

عاشراً : ان لوزارة التموين دورين ، اولهما كمؤسسة حكومية تضع السياسة التموينية وتراقب تطبيقها ، وهي تعامل في هذا المجال كمؤسسة حكومية ، أما الدور الأخر فهو دور التاجر والذي يجب أن تعامل فيه كأي تاجر آخر من حيث الاجراءات والرقابة ، الا انه قد تبين أنه منذ انشاء وزارة التموين فإن وزارات الدولة الاخرى وبخاصة تلك المناط بها الرقابة النوعية على السلع تعامل وزارة التموين معاملة تفضيلية ولا تخصصها لشروط الرقابة الصارمة التي يخضع لها التجار والصانعون ، الامر الذي لا يبعث على الاطمئنان التام الى جودة المواد رغم ان تلك المواد قد تكون ذات جودة عالية .

ويثير الصراع بين الوزارات مجالات واسعة للشك بأن الامور ليست في نصابها الأمر الذي يؤثر كثيراً على ثقة المواطن بالسلع التي يستهلكها .

حادي عشر : يثير تنازع الصلاحيات بين الوزارات مقولة ان الحكومة لا تتصرف كوحدة واحدة متضامنة تنسق امورها وتضع سياسات موحدة وخاصة في مجال الرقابة على المواد التموينية ، كما يثور تساؤل حول جدوى تعدد الجهات المسؤولة عن الرقابة على المواد التموينية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحديد المسؤولية ويكتفي كل طرف بالقاء المسؤولية على الطرف الآخر ويكون الوطن والمواطن هو الخاسر الرئيسي .

ثاني عشر : تخلص اللجنة الى التوصيات التالية :

١- ان هناك ضرورة ماسة لقيام دائرة مستقلة متخصصة لوضع مواصفات الغذاء والاشراف



على استيراده وتصنيعه ومراقبته اثناء التداول ، وان تتمتع بالاستقلال عن أي دائرة حكومية أخرى وان توفر لها الكفاءات والمخابر والتجهيزات اللازمة ، وان تمتد صلاحيتها لأي مادة غذائية تستوردها او تصنعها أي جهة في الوطن بالرغم من أي قوانين خاصة تحول دون ذلك .

٢- التوسع في عملية الرقابة الصارمة على جميع السلع المتداولة في الاسواق لضمان جودتها وصلاحيتها للاستهلاك مع ايلاء عناية خاصة ومشددة لتلك المواد التي تعرض على البسطات او في السيارات المتجولة فقد تكررت عمليات التلاعب بمثل تلك السلع وتزوير بعض العلامات التجارية وتدني سوية المنتجات بشكل جذري .

٣- منع تسويق اي مادة لا يتم استيرادها عبر الطرق الشرعية أو لم تستورد بهدف البيع وبخاصة تلك المواد المعدة للتوزيع المجاني كهبات او مساعدات .

٤- عدم السماح بالتخليص على أي مادة لم يجر فحصها مخبرياً وثبوت مطابقتها وصلاحيتها ، وعدم اللجوء الى التحفظ الشكلي على البضائع في مستودعات المستورد الأمر الذي يؤدي غالباً الى التصرف بتلك البضائع أو ببعضها على الاقل قبل التأكد من مطابقتها للمواصفات وصلاحيتها للاستهلاك شريطة توفير المستودعات الملائمة للبضائع المستوردة بما يحفظها من التلف .

٥- معاملة مستوردات وزارة التموين والمؤسسات الاستهلاكية والدوائر الرسمية فيما يتعلق باجراءات التخليص وشروطه ومتطلباته ، وبشكل خاص ما يتعلق بسلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك وجودتها ومطابقتها للمواصفات ، نفس المعاملة التي تخضع لها مستوردات القطاع الخاص ، وان يكون التفتيش على تلك المستوردات دائم ويستمر اثناء الخزن والتداول وبالتالي الفصل الكامل بين جهاز الاستيراد وجهاز التفتيش والرقابة .

٦- تشديد الرقابة على المواد التي تستوردها الوزارة والمؤسسات الاستهلاكية والدوائر الرسمية او تشتريها من الاسواق المحلية ، بحيث لا يتم التخليص عليها أو تسليمها للمستورد او طرحها للبيع الا بعد ثبوت مطابقتها للمواصفات القياسية وصلاحيتها للاستهلاك البشري من قبل السلطات المختصة غير تلك التي استوردت او اشترت البضاعة ، وان تتم نفس الفحوصات اثناء عملية التخزين والصرف للاسواق واثناء عملية التداول .

٧- ان تورد الوزارة والمؤسسات الاستهلاكية والدوائر الرسمية في شروط العطاءات والمشتريات جميع الاشتراطات الصحية التي تقررها الاجهزة المختصة قانوناً بذلك شريطة أن يكون لتلك

الاشتراطات صفة الاستقرار لمدة معقولة قبل تعديلها او تبديلها .

٨- لما كانت الوزارة والمؤسسات الاستهلاكية والدوائر الرسمية تشتري لوازمها من خلال الوكلاء المحليين فان من الضروري ان يلتزم ذلك الوكيل بأن تكون البضائع مطابقة للمواصفات القياسية والصحية عند وصول البضاعة وعدم الاكتفاء بالفحص التي تقوم به جهات معاينة معتمدة في ميناء الشحن ، حفظاً لحقوق الخزينة وحفاظاً على صحة المواطن .

٩- توفير الوزارة والمؤسسات الاستهلاكية لجميع الشروط الصحية المقررة قانوناً في جميع مستودعاتها ووسائط النقل التابعة لها ، وان تتولى وزارة الصحة مراقبة استمرار توفر تلك الشروط حفاظاً على استمرار صلاحية الاغذية

١٠- تحديث اسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية من حيث عملية عرض البضائع وسهولة اطلاع المواطن على المتوفر منها ، وقيام تلك الاسواق في أماكن يسهل وصول المواطن اليها بكلفة معقولة مع توفر أماكن كافية لوقوف السيارات .

١١- التوسع الافقي في انشاء اسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية ، مع ايلاء عناية خاصة للمناطق النائية دون النظر المجرد للربحية ، وايجاد التنسيق والتكامل بين المؤسستين المدنية والعسكرية في هذا المجال .

١٢- توسع وزارة التموين في انشاء مجمعات تخزين المواد الاستهلاكية التي تستوردها في جميع المحافظات والالوية والأقضية حتى يسهل على التاجر والمواطن الحصول على المواد بكلفة معقولة .

١٣- التزام الحكومة بمقدار الدعم المخصص للمواد التموينية في الموازنة العامة وعدم تخفيضه لأي سبب على أن تعمل الحكومة بكل السبل والوسائل لايصال ذلك الدعم الى مستحقيه بشكل ميسر .

١٤- ان توفر الحكومة حماية جمركية لمعلبات الخضار والفواكة ومشروباتها المصنوعة محلياً وان تشجع على اقامة الصناعات الغذائية التي تعتمد بشكل رئيسي على الانتاج المحلي ، حماية للمزارع والاقتصاد الوطني معاً .

١٥- التوقف عن الاستيراد المسبق لزيت الزيتون لحين معرفة انتاج الموسم بشكل واقعي ، وشراء فائض الانتاج وتسويقه من خلال المؤسستين الاستهلاكيتين ، وتشجيع اقامة شركات تعليب زيت

الزيتون .

١٦- ايلاء الاعلاف عناية خاصة ، وتوفيرها بكميات كافية على مدار العام في مستودعات قريبة من المستهلكين وضمان رقابة فعالية جودة تلك الاعلاف وصلاحيتها وعدم توفر اضافات اليها تضر بالصحة العامة للانسان او الحيوان .

١٧- اتلاف اي مواد غذائية يثبت عدم مطابقتها للمواصفات او عدم صلاحيتها للاستهلاك ، وفي اضيق الاحوال السماح باعادة تصديرها الى بلد المنشأ وعدم السماح بادخالها الى المناطق الحرة او تصديرها دول اخرى .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة	لجنة التموين
صالح الزعبي	لمجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الامر مفتوح للنقاش ، فيه إقتراحات محددة قبل أن نبدأ بالنقاش ، السيد عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

انا أرى أن إقتراحات لجنة التموين وجهودها مشكورة في هذا المجال ، وأرى أن يحيل المجلس الكريم هذه الاقتراحات الى الحكومة للأخذ بها دون أن نناقش . لأنه سبق لنا في الدورة العادية تجربة في موضوع النقاش في السياسة الزراعية وخلاف ذلك وثبت أن كلام النواب مع الاحترام يتطاير في فضاء هذه القبة والحكومة تضع في واحدة من آذانها طين وفي الثانية عجين ، ولا تأخذ بآراء النواب بحيث تمارس مع هذا المجلس أنت قل ما تشاء وأنا أفعل ما أشاء .

لذلك لا داعي لأن نناقش ونضيع وقتنا ووقت المجلس الكريم ، يكفي التوصيات التي توصلت اليها اللجنة من خلال مقابلات كثيرة مع أشخاص لهم خبرة طويلة في هذا الموضوع ، يكفي أن نحيل هذه التوصيات الى الحكومة دون أن نتعرض لنقاش لا يجدي أمام هكذا حكومة تستخف بالنواب ولا تحترم مجلس الشعب ولا تحترم ممثلي الشعب ... شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد طلال .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

أشكر اللجنة على تقديرها الوافي الذي يبين الواقع التمويني الجيد في هذا البلد ، الامر الذي نشكر عليه وزارة التموين والتي نطالبها باستمرار بأن تتلافى أي هفوات مهما كانت حفاظاً على أمننا الغذائي ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

مع تقديرنا لجهود اللجنة وما ذهبت اليه من إجتهاد أود هنا أن أتقدم بالمداخلة التالية ويشاركني بها السادة النواب ، خليل حدادين ، جمال الصرايرة ، الدكتور مصطفى شنيكات ، خالد العجارمة ، جميل العشوش ، الدكتور فوزي الطعيمة ، صالح شعواطة ، فواز الزعبي .

السادة النواب

إن أولى أولويات أية دولة تنحصر في ثلاثة محاور أساسية .

- أمن الوطن الغذائي .
- أمن الوطن المائي .

- أمن الوطن الدوائي .

تأمينها والحفاظ عليها من كل مكروه ومسيء وعدم المساس بها أو إستغلالها وإحتكارها .

ايها السادة النواب ،

ان قراءة متأنية ومسؤولة للتقرير تبين أنه تعامل مع قضايا شكلية بعيدة عن جوهر المشكلة وان معالجة كهذه تؤدي الى طمس القضية الرئيسة وعدم الاقرار بوجودها رغم انها متفشية في الاردن ومنذ فترة طويلة .

ان التصريحات الجريئة والشجاعة والصادقة للوزير ملحس جاءت لتؤكد هذه الحقيقة المرة وليس لتختلقها .

وان ردة الفعل العنيفة على هذه التصريحات جاءت لتعكس استفتاءً شعبياً صادقاً وعارماً وإجماعاً وطنياً على خطورة استمرارها واقراراً بوجودها ... وعلى ما يجب علينا إتخاذه من اجراءات جريئة وحازمة من اجل كشف الحقائق وعدم السماح لأية محاولة للالتفاف على هذه الظاهرة الخطيرة وطمسها .

ان ظاهرة الفساد الغذائي ما هي إلا شكلاً من اشكال الجريمة المنظمة والخطيرة جداً واصبح أبطالها يشكلون مراكز قوى متفشية ومافيات متحكمة همها التلاعب بقوت الناس سعياً وراء الربح السريع والثراء الفاحش مرتكبين بذلك جرائم بحق الوطن والمواطن عن سبق إصرار وترصد دون أن تردعهم أية قيم او اعراف بشرية .

ايها السادة النواب ... امام تغييب القانون ، والرادع العنيف وتساهل بعض المسؤولين غير المبرر والذي يرقى الى درجة الفساد الاداري ما في ذلك محاولات الطبطبة واللفلفة والكتمان امام هذا كله بات الشعب والوطن فريسة سهلة المنال لهؤلاء القتلة المجرمين من أصحاب النفوس الجشعة والضمائر الميتة والتي نقلت الينا السمنة في صهاريج النضح ، ناهيك عن شحنات القهوة الملوثة ، والقمح الملوث والحليب الفاسد و ....

ويمكن الرجوع الى تقرير ديوان المحاسبة كجهة رسمية محايدة والذي يبين عشرات التجاوزات الخطيرة والذي قدم لهذا المجلس الكريم بهذا الخصوص ، والحقيقة استغرب ان اللجنة لم تشر اليه كوثيقة هامة جداً ولم تقابل رئيس الديوان بهذا الخصوص .

ان كثيراً من الامراض المستعصية والاورام الخبيثة والحمى المالطية اصبحت متفشية في مجتمعنا عن طريق استيراد الماعز المصاب .

ورغم هذا كله والضجة التي أثيرت على امتداد ساحة الوطن ثم مؤخراً ضبط الكثير من التجاوزات الخطيرة بسبب تساهل

المسؤولين وغياب العقاب الرادع ولعل ضبط ٢٦٠٠ طن من اللحوم الفاسدة وغير الصالحة في محاولة مستميتة لادخالها مع اهلالة شهر رمضان المبارك الفائت ومحاولة اخرى من قبل احدى الشركات الغذائية المستوردة وذبحها في مسالخها الخاصة ، ولا يجوز أن يكون لها مسالخ خاصة ، ذبحها لـ ١٨ بقرة مصابة في شمال المملكة ومحاولة بيعها لحماً في رمضان أيضاً .

وهكذا أيها السادة المشرعون المدافعون عن حقوق المواطنين كيف يجرؤ بعض التجار بعد كل هذا الذي جرى ... ان يستوردوا مواداً غذائية فاسدة وسامة وغير صالحة للاستعمال البشري ؟؟؟

ومن يقف خلف هؤلاء التجار ويرغمهم ؟ ولماذا السكوت عليهم ؟؟؟ في حين انهم يرتكبون جرائم بحق الوطن مستهزئين بارواح الناس وصحتهم وامن البلد الغذائي وقوانينه دونما رادع وعن سبق اصرار .

ان ردة الفعل الشعبية العنيفة لتصريحات الوزير ملحس انما هي ترجمة حقيقية للاجراءات الواجب علينا اتخاذها حماية للمواطنين وحفاظاً على دولة القانون والمؤسسات .

ان المطلوب وقف محاولات المحاباة واللفلفة والكتمان والقاء المسؤولية على مجهول والتستر على المجرمين .

ان المطلوب وقفة وطنية شجاعة قادرة على اجتثاث هذه البؤر الفسادية من جذورها .

ان المطلوب سحب رخص هؤلاء المجرمين ومن تثبت عليهم الادانة ومنعهم من ممارسة اي نوع تجارة المواد الغذائية اذ لا يكفي مطلقاً مصادرة المواد الفاسدة .

إن المطلوب : محاسبة المسؤولين المتعاونين بتقديم اي شكل من اشكال التغطية أو المساعدة او مدفوعة الثمن وتجريدهم من مناصبهم وتقديمهم للعدالة .

إن المطلوب تقديمهم للعدالة وإعطاء الصحافة دوراً أكبر لمحاكمتهم علناً واطلاع الشعب عن مجريات جرائمهم وفضائحهم تمهيداً لاجتثاثهم دونما هوادة .

• وتوصي اللجنة باستمرارية دعم السلع الاساسية وايصال الدعم لمستحقيه .

وفي النهاية نقول وبصوت عالٍ ان مواجهة الفساد واقتلاعه هي المقدمة الأولى للحفاظ على دولة القانون والمؤسسات ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكر لجنة التموين على الجهد الطيب الذي بذلته في دراسة العملية التموينية بهدف تحسين الوضع التمويني من حيث السياسة التموينية والادارة والاجراءات والمراقبة وصولاً الى تحقيق الأمن الغذائي كما جاء في التقرير .

كما أشكرها على التوصيات التي ختمت تقريرها بها وأؤكد على أهمية الموافقة على هذه التوصيات ومطالبة الحكومة بالتزامها .

ولكن لي بعض الملاحظات آمل أن يتسع صدر اللجنة الموقرة لها .

١- رغم كثرة المعنيين الذين تمت محاورتهم من قبل اللجنة الكريمة الا أن هناك أطرافاً رئيسة لم يرد ذكرها في الحديث عن الأشخاص الذين تمت محاورتهم ومنهم .

أ- معالي وزير الصحة فهو أول من أثار الموضوع بوضوح وصراحة وقوة وهي فرصة أن يتم التحاور معه بعيداً عن أضواء الات التصوير .

ب- ديوان المحاسبة الذي حفل تقريره بكثير من التساؤلات والتي أكد عليها كثير من الاخوة النواب الكرام .

جـ- ديوان الرقابة والتفتيش الذي يفترض أن يكون لديه مزيد من المعلومات .

هذه الجهات وغيرها من المواطنين ومن التجار أغفل صوتهم في هذا التقرير .

٢- أشار التقرير الى أن المؤسسة الاستهلاكية تحظى باعفاء جمركي يعادل ٦٫٥ مليون دينار وأود أن أتساءل عن أصحاب المصلحة الحقيقية في الاستفادة من هذا الاعفاء ان هنالك أحاديث كثيرة عن مواد تستورد لصالح المؤسسة فتنفد من المؤسسة قبل ان يعلم المواطن بوصولها .

وأن هنالك مواد تستورد لا يتمكن من شرائها الا الأثرياء والوزراء ولا سيما الملابس ذات الكلف العالية .

انني أرغب في التأكد من أن هذا الاعفاء صائر الى مصلحة السواد الأعظم من المواطنين .

٣- لقد أعلنت الحكومة في وقت سابق انها قدمت ملف وزارة التموين الى النائب العام ولم يرد في أي ذكر الى أي اشارة تؤكد ذلك كما لم يرد أي ذكر الى أين وصلت القضية ان كان ثمت قضية .

٤- لقد تم توزيع منشورات في الآونة الاخيرة تحمل توقيع غيارى على الوطن تتهم وزارة التموين ومؤسساتها بممارسات تدعو للقلق وأتساءل هنا هل اطلعت اللجنة على مثل

هذه المنشورات وهل تثبت من صحة ما ورد فيها .

فان كانت منشورات عارية من الصحة وأرجو ذلك فحري بالمسؤولين في هذه الوزارة الهامة أن تدافع اللجنة عنهم والا فبأمكانها أن تطالب باضافتها الى الملف المقدم للنائب العام .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : شكراً دولة الرئيس .

ورد هنا عن عمليات المراقبة على المواد الغذائية المستوردة ، أتساءل هنا لماذا غابت لجان الاستلام في بلد التصدير والتأكد من صلاحيتها قبل التصدير وعند الشحن وأثناءه .

بدل العينات التي تأخذ عند الوصول والتي لا تمثل حقيقة التأكد من صلاحية هذه السلع ، وإنها تدخل ضمن إطار الشمولية .

علماً بأن وزارة التموين كانت تطبق مثل هذا النظام الذي هو في رأيي أصوب وأنجح وأكثر سلامة ، لأن هناك لجان ومختصين في وزارة التموين قد عينوا لهذا الغرض ، وعندما غابت هذه اللجان قبل سنين حمّلت البواخر قمح رفضتها الخنازير أن تأكلها في بلد المصدر ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : شكراً دولة الرئيس .

مع أنني عضو في هذه اللجنة إلا أن هذا لا يمنعنا من قول كلمة الحق ولو كانت تطالنا في اللجنة .

إن ما ورد في تقرير هذه اللجنة كان استقصاءً من الجهات المسؤولة وسؤال ذوي الاختصاص ، ولكننا لم نستمع الى كثير من التجار ، وأقول عن نفسي على الاقل ، سهواً .

ولكن التجار فطنوا الى هذا الامر فاتصلوا ببعضنا ، وأنا منهم ، يوم أمس لما علموا أن مجلس النواب سيناقش السياسة التموينية غداً ، ويقصدون هذا اليوم ، ولذلك وصلتني هذه العريضة من عدد من تجار جرش يشرحون فيها الظلم الذي يقع عليهم من وزارة التموين ، كيف أنها تحاسب التجار على مبالغ مالية دون أن تعطيهم تلك المواد التي تبيعها لهم وأخص بالذكر السكر .

مادة السكر أيها الاخوة مكتوب على كيس السكر ٥٠ كيلو غرام لكن وزارة التموين تحاسبهم على أن كيس السكر يحتوي على ٥١ كيلو غرام ، وهذه العريضة يوقع عليها تسعة تجار من تجار الجملة في جرش .



وحقيقة إن كيس السكر لا يحتوي على هذه الكمية بل انقص ، وزيادة في الاطمئنان كلفت أحد التجار أن يزن كمية من أكياس السكر عشوائياً ، فقام بزنة خمسة أكياس .

كيس كان وزنه ٤٩ كيلو غرام ، ثلاثة اكياس ٥٠ كيلو غرام ، وكيس واحد ٥ر٥٠ كيلو غرام .

ولدى سؤالي أيضاً كم يستهلك لواء جرش والذي أصبح محافظة جديدة ونشكر الحكومة على ذلك ، فأجاب التجار بأن لواء جرش يستهلك ٣٠٠ طن شهرياً من السكر . تخصم وزارة التموين ومديرية تموين اربد بالذات ، تخصم عن كل طن ٥ر١٢ كيلو على التاجر وتأخذ ثمن هذا السكر وهو لم يصل الى التاجر .

وقمت باجراء عملية حسابية فوجدت أن ٣٠٠ طن شهرياً يخصم ٣٧٥٠ كيلو غرام على التاجر رغم أنه يدفع ثمن هذه الكمية .

وإذا ضربت هذا الرقم ب ١٢ شهر يكون ٤٥ الف كيلو غرام سكر يعطي التجار ثمنها لوزارة التموين أو مديرية تموين اربد ولكنها لا تصلهم لأنهم يحاسبون على كمية السكر زيادة ، يقولوا كيس السكر ٥١ كيلو وليس ٥٠ كيلو .

وإذا عرفت أن التاجر يكلفه كيس السكر ٤٣ قرش ، يكون ١٢٧٥ دينار شهرياً يدفع تجار جرش لوزارة التموين دون أن يستردوا بدلها سكر ، وإذا ضربت هذا الرقم سنوياً يكون تجار جرش قد دفعوا ١٥٣٠٠ دينار لوزارة التموين دون أن يصلهم السكر الذي هو بدل هذا المال الذي يصل الى وزارة التموين .

وبالتالي أطالب بتشكيل لجنة تحقيق حول هذا الأمر رغم أن بعض التجار أيها الاخوة تحفظوا أن يعطوني مثل هذه العريضة وقالوا والله إذا وصل اليهم الخبر لن يعطونا سكر .

فقلت على كفالتي ، أعطوني هذه العريضة وعلى كفالتي وسأوصل هذه العريضة الى معالي وزير التموين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة موضوع التموين موضوع خطير جداً ولا يجوز أن يعالج بهذه الصورة المستعجلة دون دراسة تقرير اللجنة التي اختصت بهذا الموضوع .

أنا أشكر هذه اللجنة على جهودها رغم ان تقريرها قاصر ولا يعالج جميع المواضيع التي تختص بالتموين .

ما تعرض له التقرير بالنسبة للمؤسسة الاستهلاكية المدنية أوافق عليه ولكنه أيضاً لم يتعرض لجميع الجوانب ، فهذه المؤسسة التي من المفترض أنها تخدم الموظفين وعائلات الموظفين لا تقوم إلا بـ ١٠٪ في اعتقادي بالنسبة للجهد المطلوب منها . المؤسسة الاستهلاكية المدنية مقارنة مع المؤسسات التي تشبهها في البلاد الاخرى في الحقيقة لا تقدم إلا ١٠٪ من الخدمات المطلوبة في اعتقادي .

ولذلك أرى أن تتطور وأن تكون خدماتها خدمات كاملة وأن تخدم الموظف بالشكل الصحيح .

لذلك أقترح على هذا المجلس أن يؤجل البحث في هذا التقرير وأن يدرس دراسة واعية وأن يكون المجلس مستوعباً لجميع الحاجات حول هذا التقرير ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الزبن .

الدكتور محمد الزبن : شكراً دولة الرئيس .

أود أن اؤكد لزملائي الافاضل بأن اللجنة ، وأنا كعضو فيها ، بان اللجنة لم تكن لجنة تحقيق بل هي لجنة تقصي معرفة .

ولقد إجتمعنا مع القطاع العام والخاص ، مع أصحاب الاختصاص من الزراعة ومن التموين ومن الصحة ، ومع رئيس جمعية المستهلك ومع القطاع الخاص كل باختصاصه حسبما هو مكتوب .

لذلك اللجنة التي كلفت من قبل المجلس الكريم توصلت الى مجموعة من التوصيات ، فأنني أرى أنه من الملائم أن يتخذ المجلس الكريم قراراً بالزام الحكومة بهذه التوصيات ، فهذه اللجنة توصي بمجموعة من التوصيات ولكن أرغب من دولة الرئيس والمجلس الكريم إن كان هناك موافقة أن جميع هذه التوصيات هي تحال بقرار من مجلس النواب الى الحكومة لالزامها بهذا الامر ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

شكراً للجنة على جهدها المكثف ، وشكراً لوزارة التموين على تأمين المواد الغذائية بمختلف أنواعها ، كما أثني على التوصيات التي خرجت بها اللجنة وأرجو أن أضيف اليها توصية محددة يبدو أن اللجنة لم تراعيها .

وهذه التوصية هي النص صراحة على أن المواد المستوردة تطابق المواصفات القياسية في بلد المنشأ وبواسطة شهادة معتمدة من جهات رسمية .

إذ أن كثيراً من المواد التي تباع وتسوّق في أسواقنا تختلف كلياً عن أسواق الدول المصدرة ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً .

استغرب دعوة الزملاء النواب الى عدم مناقشة التقرير والاكتفاء باحالته كتوصيات الى الحكومة ، فالمجلس هو المعني ان يقول رأيه في هذا التقرير ثم يؤكد على ما ورد فيه أو على الاقل بعض التوصيات أو التشديد في هذا الموضوع كما حصل في قضية معالي وزير الصحة .

نسمع عن الفساد في ملح الطعام الذي لا يستغني عنه احد ونسمع عن الفساد في المؤسسة المدنية من بيع لبطاقات التموين والرشوة لقبول سلع فاسدة والرشوة ليست محصورة في جهة واحدة وانني اشكر اللجنة على اشارتها للصراع بين الوزارات ولكنني كنت اتمنى ان توصي اللجنة بالتأكيد على هوية الفاسدين واماكن عملهم والدعوة لمحاكمتهم امام القضاء .

وبخاصة ان تقرير اللجنة اكد على وجود التزوير في العلامات التجارية والتلاعب المستمر والفساد موجود في شركات عديدة منها الشركة التونسية .

وكنت اتمنى أن يتضمن تقرير اللجنة الموقرة الاشارة الى أعلام التجار الشخصيات الكبيرة الفذة الذين يستقوون ببعض مواقع المسؤولية (اشقاء وأبناء) . ولقد تباكينا على العراق كثيراً ولكنني املك معلومات مؤكدة عن شراء اذونات التصدير للعراق واستغلال اشخاص مسؤولين وفي مواقع خطرة نصرة لشعب العراق بامتصاص دمه بالتعاون مع انتهازيين عراقيين .

والغريب ان بعض ما تتلفه سوريا يتم ادخاله الى الاردن .

وكنت اتمنى ان تؤجل المناقشة لهذا التقرير ريثما تحضر الحكومة الجديدة ولا داعي للاستقواء على حكومة اصبحت في حكم المنتهية وادعو زملائي للاحتفاظ بقوتهم للمرحلة القادمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد منصور .

السيد منصور بن طريف : شكراً دولة الرئيس .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل الى اللجنة على ما قامت به من جهد في إعداد هذا التقرير والذي جاء متكاملاً من حيث المضمون ومن حيث التوصيات .

ولقد كان للمصادر المتعددة التي اتصلت معها اللجنة لاعداد التقرير ، وسواء كان ذلك في القطاع العام أو القطاع الخاص ، ما أضفى صفة الشمولية والتكامل على هذا التقرير .

إن التوصيات خلصت الى توصيات جادة للتحسين وهذا في رأيي هو المهم ، وأما موضوع ما كان ورد على لسان معالي وزير الصحة فأن ماكان دار في المناقشة العامة هو أن معاليه يتابع الموضوع ويضع المجلس باستمرار وأولاً بأول بما يعالجه من قضايا كان قد أثارها معاليه .

كما أن من المهم تأييد المجلس الكريم لقيام الحكومة بالأخذ بهذه التوصيات وخاصة ما يتعلق منها بموضوع إنشاء دائرة للمراقبة الجادة للغذاء بصورة مستقلة ومستمرة .

وكذلك التوصية الهامة الداعية الى الابقاء على قيمة الدعم وعدم تقليله إن لم يكن إمكانية زيادته للمواد الغذائية .

ولكنني اريد أن أثير تساؤلاً أمام اللجنة الموقرة.وهو ما يتعلق بموضوع مدار الدعم ، لقد ورد مع التقرير بيان بأن مدار الدعم للقمح وصل الى حوالي ٤٤ مليون دينار فهل يصح موضوعياً أن نقول بأن هذا هو دعم للقمح ؟ إنه دعم للمستهلك .

وما هي حصة الانتاج المحلي من القمح من مقدار هذا الدعم ، إنها حصة متواضعة جداً وحبذا لو أن اللجنة طالبت بدعم خاص للأنتاج المحلي من القمح والحبوب أو إعطاء حصة مناسبة من مقدار هذا الدعم للأنتاج المحلي .

إذ كيف يمكننا أن نتوقع زيادة في الانتاج المحلي دون تدعيم هذا الانتاج .

كما كنت أرجو من اللجنة الموقرة أن تدعم توصيتها المتعلقة بموضوع زيت الزيتون بدعوة وزارة التموين الى حل إشكالية شراء المتوفر من كميات زيت الزيتون حالياً لدى المزارعين ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : شكراً سيدي الرئيس .

لقد جاء طلب مناقشة السياسة التموينية على خلفية قضية الدواء والغذاء اللذان أثارا في وقتها ضجة اصابت المواطنين بحالة من القلق والارباك شديدين ، وان لجنة التموين بقرارها رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ ، إن كانت قد أحاطت بأهداف وزارة التموين من حيث تنفيذ السياسة التموينية العامة للمملكة وتوفير احتياجاتها من المواد الغذائية الاساسية وتأمين مخزون احتياطي من هذه المواد وبيان المواد الاساسية التي تسيطر عليها وزارة التموين من حيث السماح بالاستيراد ومراقبته .

فأن ما يعنينا هنا هو :

١- الاطمئنان على سلامة وجودة المواد الغذائية بحيث يطمئن المواطن الى ما يتناوله مثمناً في هذه المناسبة توصيات اللجنة جميعها واؤكد مع البند رقم ٥ الذي يطالب بمعاملة مستوردات وزارة التموين والمؤسسات الاستهلاكية والدوائر الرسمية نفس المعاملة التي تخضع لها مستوردات القطاع الخاص من حيث اجراءات التخليص وشروطه ومتطلباته .

كما وانني اشيد بتوصيتها رقم ١٣ التي تطالب بأن توفر الحكومة حماية جمركية لمعلبات الخضار والفواكة ومشروباتها المصنوعة محلياً .

وانني بهذه المناسبة فانني وبأسم جموع المواطنين الذين يتشرفون بالتعامل مع ارضنا الطيبة المعطاءة من المزارعين المكافحين أطالب بأن تمتنع الحكومة عن استيراد مثل هذه المواد وان تنشيء المشاريع المتعلقة بالصناعات الغذائية وان تشجع المستثمرين على انشائها حيث ان هذا البلد يعاني من فائض الانتاج في كل لواء والتي تنتجها هذه الارض الطيبة وهذه السواعد الفتية .

٢- تسعير المواد الغذائية والتموينية واحكام الرقابة على التقيد بها وبخلاف ذلك فلن تجدي عملية .

وكذلك فأن ضبط الجريمة وتقديم صاحبها للمحاكمة هو الاساس ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة سواء عدلت الحكومة أو تغيرت أو ثبتت هذا الامر لا يعنينا ما دمنا نخاطب الحكومة ضمن الاطار الدستوري والقانوني .

فالقادم إن كان هناك قادم يرث ما كان عليه السالف ، وهذا لا يضيرنا ، نحن نخاطب الامر من حيث المبادىء .

كنت اتمنى أن يتضمن التقرير الخاص بالسياسة التموينية أموراً جوهرية تعبر عن آلام الشعب ، لا أن يطغى على التقرير الاسلوب الانشائي والعواطف الجياشة مع احترامي للجنة الموقرة وحزني العميق على الحبر الذي كتب به ذلك التقرير .

لذلك أطالب معالي الاخ وزير التموين أن يجيبنا بكل صراحة عن هذه الامور الجوهرية وذلك فيمايلي :-

أولاً : معرفة الكلفة لكل مادة غذائية اساسية .

ثانياً : هل هناك ربح للمواد المدعومة والموزعة من خلال البطاقة التموينية ؟ وكم إجمالي ذلك الربح اذا وجد ؟

ثالثاً : كم نسبة الربح لكل مادة اساسية وذلك في القمح والطحين والسكر والرز والدجاج وزيت الزيتون والحليب المجفف ماركة حليبنا ؟ إذا وجد ربح في هذه المواد الغذائية الاساسية فأسأل الحكومة الموقرة بأي حق تصبح الحكومة بمثابة التاجر الذي يربح على حساب الشعب والأمة .

أيضاً اطالب معالي الاخ وزير التموين ان يبين بكل وضوح أسباب ارتفاع مادة القهوة خلال هذا الاسبوع .

كذلك أطالب معالي الاخ وزير التموين بمعرفة سعر الكلفة .

ولعل وزارة الصناعة شريكة في معرفة ذلك حيث إن الامر يتعلق بمادة المحروقات .

نريد أن نعرف سعر الكلفة لكل نوع من المحروقات لأن الكلام كثير كثير بين افراد الشعب بأن المحروقات تأتينا بكلفة زهيدة وتباع بأسعار باهظة ، حتى بعض افراد الشعب يقولون إن هذه التسعيرة تساوي تسعيرة تجار حرب .

أيضاً أسأل معالي الاخ وزير التموين كم إجمالي الربح لكافة المحروقات ، وإن ثبت هذا الربح أتساءل بأي حق تصبح الحكومة تاجراً يربح على حساب إلآم الشعب ومعاناته ، وإن كان مرد هذا الى الخزينة لكن أن تصبح الحكومة تاجراً فعليها أن تسجل نفسها عضواً في وزارة التجارة .

وفي الختام ، عندما ألقي نظرة تأملية في الصفحة السادسة في ميزان الدعم منذ سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٤ وبطريقة ذكية ، وربما تكون عفوية يكفي فيها سجود السهو من اللجنة ، أنها لم تتعرض لقيمة الدعم لسنة ١٩٩٤ ، لأن قيمة الدعم لسنة ١٩٩٤ حوالي ٣٢ مليون دينار والمتأمل في قراءة هذه التقارير والمقارنة بين دعم ١٩٨٩ وعام ١٩٩٤ يجد الفارق مذهلاً .

سنة ١٩٨٩ كان الدينار يتكلم بجميع اللغات ، سنة ١٩٩٤ يتكلم بلغتنا القومية والوطنية .

سنة ١٩٨٩ كان الدعم حسب الجدول الذي أمامنا يساوي ٧٢٫٥ مليون دينار ، عندما كنت تشتري بالدينار ثلاثة دولارات وكسر .

ما خصص لدعم المواد التموينية في موازنة عام ١٩٩٤ حوالي ٣٢ مليون دينار ، أي أن النسبة هبطت الى معدل ٤٥٪ ، يعني قدمت الحكومة دعماً في سنة ١٩٩٤ بمعدل ٤٥٪ إذا قارنا بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩٤ .

فلست أدري إذا كثرت العيال عند رب

الاسرة هل يجعل من العشرة أرغفه اربعة أرغفه ، فبأي حق هذا ؟! .

ثم نقول بأننا نعالج أسباب البطالة ونعالج أسباب الفقر والعوز وأسباب الجريمة . وهذا يؤدي الى سلبيات قاتلة ضد الفقراء وضد الايتام ويلجؤهم الى إرتكاب الجريمة في المجتمع .

الى متى يستفيد جزء من الشعب كما ورد في الصفحة السابعة من التقرير أن المستفيدين من خدمات المؤسسات المدنية والعسكرية حوالي ١٤٠ الف منتفع يعيلون حوالي ٧٠٠ الف منتفع .

متى سنتحرر من هذه الطبقية الاجتماعية البغيضة ، والى متى سيظل جزء من الشعب متمتعاً بهذه النعم .

٧٠٠ الف مستفيدون ، والـ ٧٠٠ الف من إجمالي الشعب يساوون سدس الشعب ، ١/٦ منتفع مستفيد و ٥/٦ الشعب غير منتفعين وغير مستفيدين .

ونحن نزعم تحت هذه القبة والحكومة تزعم أكثر منا بأن الشعب كله أمام الدستور والقانون سواء ، سواسية كأسنان المشط .

لكنني أرى سناً في المشط من ذهب وسناً آخر من فضة وسناً ثالثاً من تنك مصدي ، وكلهم في مشط واحد كذلك الشعب كله متساوٍ أمام الدستور والقانون في دفع الضرائب والرسوم ، وربما الطبقات الفقيرة الكادحة تدفع أضعافاً مضاعفة .

لماذا لا تتمتع بما يتمتع به هؤلاء المنتفعون من مؤسسات تموينية سواء كانت مدنية او عسكرية ؟ .

لذلك فوارق هذه التكاليف التي تتحملها خزينة الدولة زائد فوارق الدعم الذي ذكرته آنفاً ويساوي ٤٠ الف دينار ، كل هذا إذا قدم الشعب بصدق وصفاء وعدالة في التوزيع فالشعب كله سينتفع فقراء وأغنياء ، إلا إذا استطاعت الحكومة أن تقيم الحجة والبيان بأن الـ ٧٠٠ الف ونحن وإياها جزء منها ، أكملنا تسعة شهور في بطون امهاتنا وأن خمسة أسداس الشعب كانوا أبناء ستة شهور في بطون أمهاتهم ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

أنا سأتحدث باقتضاب وبدون تفاصيل معلومة ، أنا اؤيد التوصيات الواردة في قرار اللجنة جميعها وأطلب إضافة النقاط الاربعة التالية الى هذه التوصيات .

أولاً : حول دعم المواد الاساسية ،

أطلب أن يقرر المجلس الطلب من الحكومة عدم مساس الدعم الذي يقدم للمواد الاساسية ، لا بل إعادة الدعم كما كان سابقاً في السنوات السابقة .

دولة رئيس المجلس : أخ بسام إذا سمحت دقيقة ، عدد الحضور « ٤١ » لذلك أرجو عدم خروج أي زميل من القاعة وأطلب من الامانة العامة إستدعاء الزملاء الموجودين في خارج القاعة . تفضل .

السيد بسام حدادين : ثانياً : أطلب إضافة توصية تدعو وزارة التموين الى احتكار استيراد عدد من المواد الاساسية لوقف التلاعب بأسعارها وتأمينها للمواطنين بأسعار أقل .

ثالثاً : دعوة وزارة التموين إلى تفعيل قانون التموين الذي يعطي الوزارة صلاحيات واسعة في تحديد الاسعار وفي تحجيم وضبط عمليات التلاعب في الاسعار وزيادتها بطريقة غير مسؤولة وغير واقعية .

رابعاً : دعوة الحكومة لاعادة النظر في أسعار المشتقات النفطية سنوياً ، فلا يعقل أن تنخفض أسعار النفط دولياً وهنا في الاردن يجري زيادة أسعار النفط عكس مجرى السوق العالمي وسعر التكلفة .

ناهيك من أنه معلوم من أن كميات كبيرة من النفط تصل الى الاردن بأسعار رمزية وأيضاً هبات ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس اخواني النواب المحترمين .

يحتل موضوع الغذاء المكان الأول في اهتمامات المواطن والحكومة .

وفي كل بلدان العالم ، فواجب الدولة الاساسي هو تأمين الغذاء لمواطنيها . ومن هنا جاء اهتمام مجلسكم الموقر بمناقشة السياسة التموينية .

ولا أحد ينكر ان موضوع الغذاء والتموين قد أوليَ اهتماماً كبيراً من الحكومات المتعاقبة تحت شعار توفير الأمن الغذائي للمواطن . وقد انشأت وزارة التموين لهذه الغاية وأخذت على عاتقها القيام بهذا الدور الهام .

ونحن نُقر بأن هذه الوزارة قد استطاعت ان تحقق انجازات هامة على صعيد الأمن الغذائي مثل : تأمين احتياطي تمويني استراتيجي للمملكة من خلال انشاء العديد من المستودعات وصوامع الحبوب وتأمين المواد التموينية الضرورية وانشاء الاسواق الاستهلاكية ودعم المواد التموينية الأساسية .

ولكن هذا الأهتمام قد إنصبّ بشكلٍ رئيسي على الكم والحجم ولم يبذل اهتمام مساوٍ على صعيد الكيف والنوع .

وقد آن الأوان لإيلاء الكيف والنوع الأهتمام الأوفى وبخاصة بعد أن ازدهرت تجارة وصناعة المواد الغذائية بسبب حرب الخليج والزيادة السكانية واغراءات التصدير للدول المجاورة مما جعل هذا الكم الضخم من المواد والمنتوجات الغذائية يحتاج الى مراقبة دقيقة ومكثفة سواء من حيث مراقبة النوعية او الجودة او السعر او الصلاحية للاستهلاك .

وقد شكل هذا عبئاً كبيراً على وزارة التموين واجهزتها .

كما أن تعدد جهات المراقبة من تموينية وصحية وبلدية وجمركية قد أدى الى تشتت الجهود الرسمية والتقليل من فعاليتها ، وهذا فتح الباب واسعاً للمخالفات الصغيرة وشجع عوامل الجشع والأستغلال لدى البعض مما اوصلنا الى عتبة مرحلة خطيرة ، توجب التوقف عندها لمراجعة المسيرة لتصحيح اخطائها وتقويمها وبخاصة ان مناقشة ازمة الدواء قد نبهت الى ضرورة الألتفاف الى الغذاء ايضاً وضرورة التأكد من وجود آلية تضبط تأمينه وتوزيعه وقبل ذلك سلامته وصلاحيته .

وقد استمعنا الى بيان معالي وزير التموين عن السياسة التموينية بأهتمام وهذا البيان رغم انه اضاء بعض الزوايا وأبرز بعض الجهات وأكد على امور مهمة الا أنه لم يكن بياناً شافياً يقدم الأجابات الكاملة لكثير من الأسئلة والاستفسارات التي تدور في ذهن المواطن والتي عبرت عنها الصحافة بأساليب مختلفة وكنا نود لو تمكن البيان من الأجابة على هذه الأسئلة والاستفسارات بشكلٍ شاملٍ جامعٍ ومفصل .

وعلى سبيل المثال كما نود ان نسمع من السيد الوزير مايلي :

اولاً : الالتزام بضمان استقرار اسعار المواد التموينية الأساسية .

ثانياً : الالتزام بأبقاء الدعم على المواد التموينية الأساسية .

ثانياً : الالتزام بأبقاء الدعم على المواد الأساسية .

ثالثاً : الألتزام بأن لا تستغل مقولة ايصال الدعم لمستحقيه لتصبح سبيلاً لرفع الدعم .

رابعاً : الوعد بتطوير آليات توزيع البطاقات التموينية وبيان الوسيلة المقترحة لذلك .

خامساً : بيان خطة الحكومة لتطوير جهاز الرقابة على سلامة المواد الغذائية التي

تصل الى المملكة وضمان سلامتها وصلاحيتها للأستعمال منذ دخولها الى المملكة وحتى وصولها الى يد المستهلك ، وأن يشمل ذلك كل انواع السلع الغذائية وليس السلع الأساسية فقط .

سادساً : توسيع دائرة السلع المسعرة الى اقصى حدٍ ممكن في مجال الغذاء وبكل ما يمكن ان يسمح به قانون التموين .

سابعاً : بيان خطة الحكومة في كيفية ضبط الأسعار ومعاقبة المخالفين بشكلٍ رادع وخطتها في تطوير اجهزتها الرقابية من حيث السلامة ومن حيث التسعير لتكون اكثر فعالية وشمولاً .

ثامناً : بيان خطة الحكومة لتطوير انظمة المواصفات والمقاييس للمواد الغذائية ، وتوحيد اجهزة الفحص والمختبرات ، وايجاد نظام للتدقيق على نتائج الفحوصات المخبرية ، وتأمين وجود مثل هذه الأجهزة في مختلف المحافظات .

تاسعاً : وفيما يتعلق بالاعلاف فأننا لم نلمس في البيان سياسة محددة في هذا المجال من حيث التسعير واستمراره ولا من حيث استمرار الدعم ومداه وظل الموضوع عائماً .

دولة الرئيس ، الاخوة اعضاء مجلس النواب .

كنت اتمنى على وزارة التموين في معرض ردها على القضايا المحددة الرئيسية التي تناولتها بالرد والدفاع فيها عن اجراءاتها أن تكون اكثر تفصيلاً في ردودها حول هذه القضايا المثيرة للخلاف .

دولة رئيس المجلس : يا ابو صالح لو سمحت لحظة حتى نرجع الاخوان ، يا إخوان ما فيه نصاب ، تفضلوا إذا سمحتوا . تفضل أبو صالح .

السيد مفلح اللوزي :

وآمل ان يكون لدى الوزارة وثائق وتقارير وتفاصيل أخرى مكتوبة تعزز النقاط تلك التي تضمنها البيان وبخاصة في مجال تعقيم الحبوب ونحن نريد تأكيداً أن التعقيم المشار اليه في البيان يكون داخل مستودعات الوزارة وكأجراء لاحق للبيع والأستلام وأثناء التخزين وليس قبل الأستلام من قبل الوزارة .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب .

ليس هدفنا توجيه النقد وانما الحوار لأظهار الحقائق والوقائع كما هي للعمل على معالجتها والأرتقاء بمستوى أداء المؤسسات العامة والوزارات وتطويرها لضمان خدمة المواطن ورفعة الوطن .

وجزى الله المخلصين خير جزاء

دولة الرئيس ، إنني أرى أن دولة الرئيس الجليل يشعرني بأن بيني وبينه فجوة تحتاج الى أن أتوجه الى إخواني اعضاء المجلس لازالة هذه الفجوة بالصلح حسب العادة المتبعة بين الناس ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

أشكر هذه اللجنة على جهدها وعلى توصياتها مع أنني كنت أتوقع أن يأتي تقرير هذه اللجنة أوسع وأدق وأكثر تفصيلاً مما هو عليه الان . بل اقول بأن البون شاسع بين ما كنا نسمع وما يقال سواء من حيث التبرئة او الاتهام .

لقد بقيت الامور معلقة ، وكما جاء في البند التاسع ، حيث تقول اللجنة في تقريرها تعددت الشكاوى من تدني نوعية بعض السلع وبخاصة تلك التي تتعامل بها الوزارة والمؤسسة ، كما تعددت الشكاوى منذ مدة طويلة وفي عهود مختلفة من أن مواصفات المواد ليست جيدة ، أو أن بعضها ليس صالحاً للأستهلاك .

الحقيقة هذا البند التاسع يخفي وراءه مشاكل كثيرة ، كنا نود كمجلس نواب أن نطلع على هذه القضايا وأن نتحقق من وجودها أو عدم وجودها ، هنالك مثلاً اتهامات توجه للتجار حتى الان لم تحسم ، هنالك دعاوى قيلت وطرقت وحتى الان لم تتبلور .

للذلك إنني أدعو الى العودة الى صياغة أوسع وأدق وأشمل لتقرير هذه اللجنة ، ولا أعتبر هذا التقرير منسجماً مع المسار الذي عشناه لمدة طويلة فجاء هذا التقرير وكأنه يريد أن يخفي وراءه اشياء كثيرة لم تظهر اللجنة هذه الاشياء لنا .

ولذلك فأنني أدعو اللجنة الكريمة الى إعادة صياغة تقريرها بشكل تفصيلي ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : شكراً دولة الرئيس .

كنت أنوي الاعتذار وإعطاء المجال لزملاء آخرين ، لكنني أريد أن أسجل كلمة قصيرة بخصوص هذا التقرير .

كان بأمكان هذا المجلس أن يكتفي بالتقرير الذي تقدم به معالي وزير التموين أمام هذا المجلس بعد الضجة التي قامت حول قضايا

التموين والصحة . وأنا أريد أن أسجل أيضاً مأخذي على قضية اللجان وتشكيلها في هذا المجلس ، وأرجو من هذا المجلس أن يعيد النظر في كل أسلوب عمل اللجان التي تشكل خارج إطار اللجان الدائمة واللجان المؤقتة التقليدية في المجلس .

أنا أعتقد بأن عمل اللجان أصبح يضلل ويخفي الحقائق بدلاً من إظهارها ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للموضوع المثار لهذه اللجنة يعتبر من المواضيع التي تخص كافة شرائح المجتمع وهي من الامور الحية اليومية والتي قد تستجد فيها أمور كثيرة . لذلك أما وأن المجلس قد إختار اللجنة وكلفها وأعطاها صلاحيات واسعة .

فهي ليست لجنة تقصي حقائق فقط ، إنما لجنة تقدير احوال ولجنة تقصي حقائق تحقيقية ولجنة توصيات للمجلس .

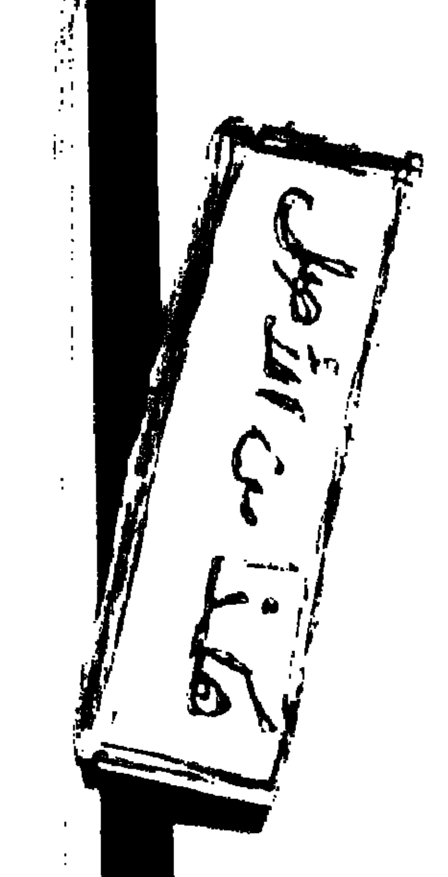
اجتهدت مشكورة قدر جهدها وخبرتها وما استمعت اليه من كافة المسؤولين والمختصين ، إلا أن هذا الموضوع نظراً لأهميته لا يجوز أن نتجاوز عنه ، وأخالف الزملاء بأن نكتفي بتوصيات اللجنة .

الملاحظات التي أبداها كثير من الزملاء هي مدار حديث الناس وتساؤلات كافة شرائح المجتمع ، ولذلك فأنني اختصاراً للوقت ، رغم اننا نريد أن نحمي هذه الجلسة لهذا الموضوع الهام ولا يعنينا أي وزير بشخصه ، فأهلاً بالوزير القادم ومرحباً بالوزير الباقي ، إنما الموضوع هذا يخص المجلس والحكومة على إطلاقها .

أقترح على الامانة العامة الأخذ بكافة الملاحظات التي تقدم بها الزملاء لأنهم أضافوا أمور نوعية وجوهرية الى تقرير اللجنة ، وأن تضاف هذه المواضيع الى التقرير وتعتبر وثيقة محفوظة لدى الامانة العامة وهي ملك مستمر للمجلس سواءً في هذه الحكومة أو غيرها ، والاستمرار في المناقشة قائم .

لن نستطيع أن نقفل هكذا موضوع ، أن نقفل المناقشة فيه ، ونكتفي بتقرير لجنة كما تفضل الزميل الدكتور فوزي ، قد يكون يعوزها الخبرة ، قد يخفى عنها بعض الحقائق ، فنظر اليه أنه تقرير مضلل والحقيقة أنه ليس مضلل وإنما هذا ما توصلت اليه بعض اللجان سواء في الامور الزراعية أو التموينية .

ولذلك أنا أعيد إقتراحي على الأمانة العامة بأن تضاف الملاحظات وتعتبر وثيقة



مستمرة موجودة بين أيدينا ومناقشتها في كل وقت بما يستجد من حاجات المجتمع ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً ، دولة الرئيس .

مع أني مشترك مع الزميل الدكتور نزيه في الكلمة لكن طرأ موضوعين ، أولهم أرجو أن أذكر الزميل الشيخ الفاضل أبو أنس بأنه قال أن سدس من مواطنينا ينتفعوا من هذه المؤسسة ونسي أن هناك سدس آخر أو أكثر ينتفعوا من المؤسسة الاستهلاكية العسكرية .

ولذلك يتبادر الى ذهني ألم يحن الوقت لكي تفكر الحكومة بدمج المؤسسة العسكرية بالمدنية والاثنين ابنائنا موظفين دولة أو عسكريين ، وفي دمج المؤسستين فيه توفير كبير في المصاريف الادارية وفي قدرة المؤسسة التي إذا أنشأت بتوزيع خدماتها وتغطي مساحات أكبر من المملكة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً للزملاء على ما تفضلوا به من ملاحظات ، لكن اسمحوا لي أن أبدي مايلي :-

١- بداية أنا قلت بأسم زملائكم في اللجنة نحن لسنا فريقين ، نحن فريق من مجلس النواب كلفنا بدراسة مسألة محددة على أن نقدمها لكم .

قلت في البداية أن ملاحظاتنا المتواضعة، توصياتنا المتواضعة ، تحتاج الى إغناء منكم ، لم ندعي أننا نقدم للمجلس صيغة متكاملة عن السياسة التموينية قلنا أن هذه ملاحظات تحتاج إلى إغناء من المجلس الكريم .

وأعتقد أن ما تفضلتم به من ملاحظات قيمة وجوهرية أنا مع مقترح الاستاذ عبدالله اخوارشيدة أن تؤخذ من الامانة ويتم تضمينها الى محتوى هذا التقرير .

٢- من حديث بعض الزملاء الاعزاء كما تفضل فيه الدكتور نزيه وبعض الاخوان أنه هناك لبس في مهمة هذه اللجنة ، نحن لسنا لجنة رقابة وتفتيش ولسنا ديوان محاسبة منبثق عن مجلس النواب للبحث عن التجاوزات التموينية .

نحن لجنة مخصصة لدراسة السياسة التموينية ومحاولة وضع توصيات لتحسين أداء هذه السياسة ، وحتى لو حاولنا أن نقوم بدور الرقابة والتفتيش أو نقوم بدور ديوان المحاسبة لن نتمكن من أن نقوم بهذا الدور لسبب بسيط أن المعلومات ، كل المعلومات ، لدى السلطة التنفيذية والسلطة التنفيذية تعودت أن تضع

شرنقة حول نفسها وأن لا يرشح عنها أي معلومات يمكن أن تخدم هذا التقرير .

وكثير من الوزراء وجزء كبير منهم كانوا يقولوا لموظفيهم في اليوم الفلاني جلسنا مع ذلك النائب لابد وأنك قد أعطيت معلومات عن الوزارة .

دكتور نزيه المسألة ليست بهذه السهولة ، لو كل المجلس شكلنا لجنة ، أن نستكشف موطن لفساد أو خطأ تقوم به السلطة التنفيذية .

الوضع الطبيعي والسوي في دولة القانون والمؤسسات أن يكون للسلطة التنفيذية أدواتها في تطهير نفسها ، وأنت تعلم أن ديوان الرقابة والتفتيش الذي هو يفترض أن يكون ذراع للسلطة التنفيذية هو أحد الاذرعة الوطنية التي تقاوم من سياسة هذه الحكومة ، وذات الشيء ينسحب على ديوان المحاسبة .

هذه مهمة السلطة التنفيذية عندما تقوم بدور وطني أن تفعّل اذرعتها لحماية البلد وحماية الدور الوطني للسلطة التنفيذية . هذا ليس دورنا لنا دور رقابي بما نستطيع أن نأخذ ملاحظات من الناس ، تتابع قصة معينة تطرحها تحت القبة بصيغة سؤال أو بصيغة استجواب .

وكنت بحديث مع دولة رئيس المجلس قبل يومين ، حتى صيغ الدور الرقابي للمجلس صيغ تحتاج الى تفعيل والى تنشيط حتى تتوضح الصورة . لازال العلاقة بيننا وبين السلطة التنفيذية في موضوع الرقابة مسألة يكتنفها الضباب ، غير واضحة قدمت سؤال وردت الحكومة وبعد ذلك تحاول أن تعمله استجواب وإن عملته استجواب أين يذهب ، صيغة ليست واضحة في النظام الداخلي .

دكتور نزيه كل ما تفضلت فيه قد يكون جانب كبير منه ممكن أضع اسمي في المداخلة التي تفضلت فيها ، لكن الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة مهمة رئيسية للسلطة التنفيذية وليس لنا .

نحن اجتهدنا فيما يتعلق بالسياسة التموينية كما تفضل الدكتور محمد عضوب الزبن . نحن وضعنا خطوط عريضة لكيف يمكن للسياسة التموينية من حيث حماية المواطن من حيث النوعية ، من حيث الاسعار ، من حيث ضبط حلقات تعامل الدولة كدولة وكحكومة مع ما نستورد أو ننتج من سلع .

هذه المطبات الهوائية ما بين الانتاج وما بين أن تصل الى الاستهلاك نحاول أن نختصر من هذه المطبات ما تبقى من ملاحظات ، إقتراحي طبعاً مع الاستاذ عبدالله الخوارشيدة أن ما سجل من توصيات خاصة في السياسة التموينية أن ترفق بهذا التقرير ، هذا أولاً .

ثانياً : تفضل الاستاذ حمزة منصور وتحدث عن الامن الغذائي ، الامن الغذائي يا اخوان عملية متكاملة لا يأتي في تقرير السياسة التموينية ، الامن الغذائي مسألة أنا أعتقد ، سياسة دولة ، خط عريض مثل الامن القومي والامن العسكري ، أمن يحتاج الى أكثر من جهد وأكثر من جهد لجنة متخصصة في مسألة محددة مثل التموين ذكر الشيخ حمزة أن أطراف رئيسة لم ترد ، أنا أريد أن أقر وليسمح لي الزملاء في اللجنة بأنه كان يجب أن نجلس مع معالي وزير الصحة تحديداً لعلاقة الصحة بالتموين ، هذه يمكن سقطت سهواً أننا لم نرى وزير الصحة .

أما ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش فأعتقد أن تقرير ديوان المحاسبة سيأتينا ، والرقابة والتفتيش لازالت في نظام ويتلمسوا رؤوسهم لما يقعدوا مع نائب ، موظف الرقابة والتفتيش والله ما يقدر يقول لنائب صباح الخير لأنه لا يدري ماذا سيحدث له لأنه مرتبط بنظام والنظام مرتبط بالسلطة التنفيذية .

حول الاعفاءات الجمركية ، الاستاذ حمزة منصور اشار للمؤسسة الاستهلاكية من يستفيد من ذلك ، يفترض أن يستفيد من هذه الإعفاءات المستفيدين من المؤسسة الاستهلاكية وأنا كمستفيد الاحظ أنه فيه فرق بالاسعار ، لكن أن تأتي بضاعة وتذهب لزيد أو عبيد من الناس أنا أعتقد أن هذه مسألة يحكمها الوازع الاخلاقي وتحكمها اذرعة السلطة التنفيذية في تحسين أداء الدولة .

أشار الزميل فواز الزعبي الى ما يتعلق بالمراقبة على المواد الغذائية المستوردة ، وزميل آخر تحدث عن شهادة المنشأ ، أنا أعتقد أنه تطلب شهادة المنشأ وأن هذه المادة مستعملة في الخارج .

وأيضاً معلوماتي ، أن وزارة التموين تقوم بالتفتيش ، لكن ويسمعني وزير التموين أنا أعتقد ان النقطة اللي يمكن مشتقة من نقطة الاستاذ الزعبي أن الخبرات التي تذهب للتفتيش في بلد المنشأ أشخاص مع احترامي لهم ، ليسوا في كثير من الاحيان أصحاب خبرة في المهمات التي يذهبوا اليها .

شيخ سليمان السعد أنا بأسم زملائي في لجنة التموين أشد على يدك ونعتبر ما تفضلت فيه جزء لا يتجزأ من تقرير اللجنة .

الاخ عبد العزيز جبر أشار أن نؤجل الامر ، أنا أعتقد أن تأجيل الامر قد يحتاج الى لجنة أخرى لأنه لا نعلم من الذي سيكون على الطرف الآخر ليطلق علينا في موضوع التموين .

الاخ حماد ابو جاموس قدم توصية أنا أقترح على المجلس أن تكون جزء من توصيات تقرير اللجنة .

كل ما تفضل فيه الشيخ مفلح اللوزي هو في جوهر الامر وأعتقد هي مسائل موجهة بداية الى وزير التموين ونحتاج الى إجابة .

الدكتور همام تفضل وقال باعادة صياغة التقرير ، دكتور لن يطلع معنا في موضوع السياسات إلا ما تفضلتم وذكرتم من توصيات تتعلق بالسياسة التموينية يمكن تضاف الى هذا التقرير ، يعني صدقني لم نتعامل مع هذا الامر باستخفاف او بعدم اهتمام ، على العكس حاولنا أن نخرج بالمهمة الموكلة الينا تحديداً التي هي السياسة التموينية بالنقاط التي وردت في هذا التقرير ، إلا إذا نويتم تشكيل لجنة أخرى على قاعدة عدم كفاءتنا في هذا الامر لتعيد صياغة الامر مجدداً هذا يكون مقترح على المجلس الكريم وعلى الزملاء .

وصلتني ملاحظة من الزميل منصور بن طريف ، نعم ورد في التقرير أنه دعم للقمح ٤٤ مليون دينار دعم لأستهلاك مادة القمح والخبز .

وهناك ملاحظة تتحدث عن ضرورة أن يكون هناك دعم اضافي لمادة انتاج القمح ، هكذا فهمت من الاستاذ منصور ، وأنا أعتقد أن توصية يجب أن تتضمن في هذا التقرير وأثني على هذه النقطة ... وشكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير التموين .

معالي وزير التموين : شكراً دولة الرئيس .

أشكر كل الشكر والتقدير هذا المجلس الكريم ممثلاً بلجنة التموين والاخوة الافاضل الذين تكرموا بمناقشة تقرير لجنة التموين حول السياسة التموينية .

السياسة التموينية كما قدمتها الحكومة كانت واضحة ومحددة في جميع مجالات عمل الوزارة ونشاطها وسياستها وأسلوب تنفيذ هذه السياسة ولم نترك موضوعاً إلا أشرنا اليه .

ولقد وضعنا تحت تصرف لجنة التموين الموقرة جميع الوثائق والبيانات المطلوبة وأجبنا على جميع الاستفسارات .

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعلق بايجاز أولاً على بعض النقاط التي وردت في تقرير لجنة التموين ، ثم على بعض النقاط التي وردت في تعليقات السادة النواب المحترمين .

التوصية التي وردت في البند « ٧ » والتي أشارت الى أن وضع التموين جيد ، اريد أن أطمئن الاخوة جميعاً أن وزارة التموين ومنذ سنوات طويلة حرصت دائماً على توفير حد أدنى من احتياط المواد التموينية ، ولديها من الصوامع والمستودعات ما يكفي لحد أدنى لا يقل عن أربعة شهور من المواد التموينية

الاساسية ، والحكومة الحالية وضعت خطة للتوسع في بناء الصوامع والمستودعات ، وهناك مشروع توسع في صوامع اربد بحدود ٥٠ الف طن .

وأنشأنا في مجمع تموين الزرقاء ثلاث مستودعات رئيسية تم إفتتاحها مؤخراً من قبل دولة رئيس الوزراء سعتها ٢٤ الف طن ، وهناك مشاريع تحت التنفيذ في الكفرين في الاغوار وهناك مشاريع في مأدبا ومشاريع اخرى في المفرق ومشاريع اخرى في مختلف المحافظات حسب الحاجة المخطط لها للتوسع في مجال المستودعات للمحافظة على الحد الادنى من المخزون الاستراتيجي .

الموضوع الرئيسي والذي تناولته اللجنة التموينية والسادة النواب المحترمين حقيقة ترتكز على موضوعين رئيسين الموضوع الاول أن تعامل وزارة التموين فيما يتعلق بفحص المواد ورقابتها معاملة التاجر المستورد . وأريد أن اذكر للاخوة الكرام أن وزارة التموين هي نفسها تطلب ذلك منذ أمد بعيد ، فيهمها بالدرجة الاولى ليس تسويق بضاعتها التي تباع بأقل من التكلفة وإنما يهمها ان تصل هذه المواد بأحسن المواصفات وأن تكون مطابقة للشروط الصحية الكاملة .

ولذلك هي تفحص في بلد المنشأ من قبل لجان معاينة تضعها الوزارة ، ثم تفحص ولا تقبل صلاحيتها للأستهلاك البشري إلا إذا أثبتت وزارة الصحة أن هذه البضاعة صالحة للأستهلاك البشري وأثبتت دائرة المواصفات والمقاييس أنها وفق المواصفات والمقاييس المعتمدة .

وهذا الكلام مطبق منذ أمد بعيد ، وليس هناك مصلحة لوزارة التموين أن تطرح مادة مخالفة للمواصفات أو غير صالحة للأستهلاك البشري أو الحيواني .

فمصلحتها الأولى أن تؤمن هذا الغذاء والاعلاف بأعلى المواصفات ومطابق لجميع الشروط الصحية والوثائق لدينا في كل المجالات .

لا يجوز إطلاقاً ولا يسمح بالتخليص على أي مادة لا تخضع لهذه الفحوصات وهذه التقارير المخبرية .

وهذا الموضوع ليس جديداً بل منذ انشاء وزارة التموين ، أنا لا أدعي بأني ابتكرت هذه العملية ، هذا الكلام منذ عام ١٩٧٤ مطبق .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر .

معالي وزير التموين :

دولة الرئيس - السادة النواب المحترمين .

إن وزارة التموين تضع المواصفات وفق

المواصفات العالمية في بلد المنشأ ، وهذه المواصفات معتمدة أيضاً من قبل لجان فنية في المواصفات والمقاييس ، بل أن مواصفات وزارة التموين في المواد الاساسية التي تستوردها هي من أعلى المواصفات وهذا يحمل الخزينة مبالغ دعم زائدة .

ومع ذلك لا نستطيع أن ننزل بمستوى هذه المواصفات للحصول على أسعار أقل لأن المستهلك يريد هذه المواد بهذه المواصفات .

وطبعاً يعتمد ذلك على توفر مادة مطابقة للشروط والمواصفات لا نستطيع أن نقول نريد سكر أو رز من استراليا أو من أمريكا ، بل نضع مواصفة معينة للسكر أو الرز ، ويمكن مادام أن المورد سيلتزم بهذه المواصفة أن يأتي بها من أي منشأ ، وهنا قد تظهر ايضاً فروق في النوعية بين منشأ وآخر رغم تطابق المواصفات اما ما يتعلق بلجان الاستلام في هذا المجال والتي كانت الوزارة ترسلها للخارج للمراقبة والاشراف على تجهيز وشحن ارساليات المواد التموينية فأرجو أن اوضح للمجلس الكريم أن الوزارة بعد تجربة طويلة وجدت ان العديد من هذه اللجان لا تقوم بواجبها بشكل مرضي ، سواءً من حيث الخبرة أو من حيث القدرة على الرقابة ، ولذلك انتهجت الوزارة منذ سنتين الاعتماد على لجان المعاينة او شركات المعاينة المتخصصة وعلى اساس تشديد الفحص عند الاستلام ، أساس تشديد الفحص عند استلام البضاعة في ميناء العقبة ووضعنا شرطاً مثبتاً في جميع دعوات العطاء ان المواصفة من حيث الصحة والسلامة العامة والصلاحية للاستهلاك البشري يجب أن تثبت في ميناء الوصول وليس في ميناء الشحن .

ومن هنا زاد الاطمئنان بأن هذه البضاعة لا تقبل اذا كانت مخالفة للشروط الصحية او غير صالحة للاستهلاك البشري او الحيواني حسب الحال ، ومع ذلك ولأن هناك بعض البضائع او المواد تحتاج الى وجود موظفين من الوزارة ليشرفوا على إنتقائها بأنفسهم ، مثل مادة الرز ، فقد بدأنا مؤخراً إرسال لجان لهذه المادة بالذات .

اما المواد التي تتوفر لها مواصفات قياسية عالمية فلا ضرورة لهذه اللجان مادامت ان شركات المعاينة نفسها هي معينة من قبل الوزارة الآن ومسؤولة امامها وتقدم كفالات مالية للوزارة ، فاذا أخلت بواجباتها فأنها تتعرض لعقوبات كبيرة ولسمعتها الدولية التي هي أثمن ما تملك .

فنحن من هذه الناحية نطمئن كل الاطمئنان الى أن المواد التي تأتي مطابقة للمواصفات .

خدمات المؤسسة الاستهلاكية المدنية ، الحقيقة التي أقولها أن المؤسسة الاستهلاكية المدنية توسعت توسعاً سريعاً خلال فترة

إنشاءها ، وزاد عدد المنتفعين وعدد الاسواق الى ٤٠ سوق تقريباً الان .

وهي لا تستطيع أن تغطي جميع محافظات المملكة بفترة قصيرة بل هناك خطة تحتاج الى تمويل وتحتاج الى بناء مستودعات والى فتح أسواق ، ومع ذلك فأن للمؤسسة الان فروع منتشرة في جميع المحافظات والالوية ، ويدرس مجلس ادارة المؤسسة الان أن تشمل هذه الفروع الاقضية ثم النواحي ، وهناك تنسيق بين المؤسسة العسكرية والمدنية لفتح فروع مشتركة في المناطق النائية أو المناطق الفقيرة التي تحتاج الى خدمات هذه المؤسسة ، وقد فتحت فروع كثيرة لهذه الغاية في المناطق النائية تقدم الخدمات المشتركة للمنتفعين من المدنيين والعسكريين .

إن جدول الدعم الذي أوردته اللجنة التموينية الموقرة لم يتضمن دعم مادة الاعلاف خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ والتي كانت تكلف الدولة عبئاً كبيراً وتغير فاتورة الدعم النهائية والتي استطاعت الحكومة الان أن تعدل وضع هذا الدعم وتفتح الباب بدون بطاقات علفية لجميع مربي الثروة الحيوانية ليأخذوا حاجتهم من المواد العلفية دون قيد أو شرط ، وهذه السياسة أثمرت واستطاع مربي الثروة الحيوانية أن يأخذوا حاجتهم دون تزاحم وألغت تجارة السوق السوداء ، لأن الذي كان يحمل البطاقة العلفية كان في كثير من الاحيان لا يكون لديه مواشي وبالتالي كان يأخذ هذه المخصصات ويبيعها من يملك الثروة الحيوانية .

الان ليس هناك مصلحة في شراء هذه المادة العلفية ، إلا للمواطن الذي يمتلك هذه الثروة الحيوانية ، ومع هذه السياسة لم يزداد بيع المواد العلفية بل بقيت محافظة على مستواها لا بل أقل ، بدليل أن الامور كانت عبارة عن تجارة غير مشروعة استطاعت الحكومة أن تسيطر عليها .

إن الدعم إذا تضمن المواد العلفية يغير بعض الارقام وقد قدمت لهذا المجلس الكريم إستناداً الى إستفسار مقدم من النائب المحترم السيد عبد العزيز جبر تفاصيل هذا الدعم والفائض للمواد التموينية ، وسيقدم لمجلسكم الكريم محولاً من مجلس الوزراء موازنة الدعم لعام ١٩٩٤ و ١٩٩٣ وهي بالتفصيل الوافي والدقيق لكل بند مقدار الدعم والفائض لكل مادة .

مادمنا نتكلم عن الدعم هناك سؤال أثاره النائب المحترم الشيخ عبد المنعم ابو زنط فيما يتعلق لماذا كان الدعم في سنة ١٩٨٩ أعلى منه في عام ١٩٩٣ ، ولقد أوضحت في هذه المذكرة التي قدمتها للمجلس الكريم انه كان الدينار منخفضاً ، انخفض السعر في عام أواخر ١٩٨٨ ، وسعر التحويل بدأ ليس ثلاث دولارات وإنما أصبح في نهاية عام ١٩٨٩

دولار ونصف مقابل الدينار ، وهذا إنعكس على مشتريات وزارة التموين بمضاعفة سعر الشراء بالنسبة للدينار الاردني .

كيف عالجت الحكومة تخفيض هذه الزيادة الطارئة ؟ لجأت الى موضوع البطاقة التموينية التي قننت التوزيع ومنعت الهدر والتهريب ووضعت سعرين ليس فيهما ضرر .

فأمنا المادة التموينية لجميع المواطنين المنتفعين بالبطاقة التموينية بالسعر المدعوم وأعطينا مصانع الحلويات والشكولاته وغيرها والمطاعم والفنادق بالسعر الحر ، والمستهلكين هنا هم الفئة الأكثر حظاً .

كما أن هناك العديد من المواطنين لا ينتفعون بالبطاقة التموينية او يريدون شراء مواد أكثر مما هو مقرر بالبطاقة التموينية ، فهذه الاجراءات استطاعت أن تخفض الدعم بحدود ٢٧ مليون دينار ، ولولا هذا الاجراء الذي قامت به وزارة التموين لتضاعف الدعم ولا يصل الى ٣٩ مليون دينار بل سيبقى ٩٠ أو ١٠٠ مليون .

لكن تقنين المواد ومنع التهريب والهدر والاسراف وأيضاً البيع بالسعر الحر والسعر المدعوم الذي وفر أكثر من ٢٧ مليون إستطاع ان يحقق في مادة السكر لوحدها فائضاً بدل عجز مقدارة (٢٠) مليون دينار ، فضلاً عن أن هناك مواد تموينية كما أشار تقرير لجنة التموين تحقق فائض نستطيع من هذا الفائض الذي يصل الى ٦ أو ٧ مليون دينار أن نخفض العجز في المواد التموينية ، وهذا كله تخفيف على عبء الدولة من الدعم وهو أخذ من مال الاغنياء واعطائه الى الفقراء .

فما هو الضرر في أن تأخذ من المقتدر وتعطي لغير المقتدر وتخفف عبء الدعم بهذا المبلغ .

لولا هذه السياسة التي لجأت اليها الوزارة لكانت فاتورة الدعم تتكلم عن ٩٠ و ١٠٠ مليون دينار وليس عن ٥٢ أو ٤٦ .

اسمحوا لي أن أجاوب على بعض التعليقات التي وردت ، مع تأييدي الان لكثير من ملاحظات اللجنة التموينية والتي يمكن أن تساعد الى حد كبير في تحسين أداء الرقابة والفحص ، هذه أمور نسعى اليها دائماً ، ونؤكد كوزارة تموين وهذا مطلب طالبنا فيه في مذكرتنا وفي السياسة التموينية التي قدمتها الحكومة ، نحن نؤيد كل التأييد إنشاء دائرة متخصصة للغذاء والفحص والرقابة ، لأن تعدد أجهزة الرقابة والفحص هو سبب كبير في إثارة العديد من المشاكل والزوابع التي نشاهدها بين فترة وأخرى والتشكيك المستمر من المواطن ، فلو كانت هناك جهة رقابية واحدة وجهة فحص واحدة ذات إختصاص لزالت كل هذه التناقضات ولأصبح المواطن في مأمن وفي

إطمئنان أكثر .

معاملة مستوردات وزارة التموين ، نحن نطالب ونؤكد على أن وزارة التموين كما قالت اللجنة هي ذات شقين ، هي مؤسسة حكومية تقدم خدمات الى الجمهور وتراقب وتحدد الاسعار ، ولكن فيما يتعلق باستيراد المواد فنقبل أن تكون تاجراً وأن تحاسب بشدة أكثر من التاجر لأنه ليس هناك مصلحة لأحد في وزارة التموين أن يبيع مواد مخالفة للشروط الصحية .

بيع السكر للتجار يا إخوان هذه القضية ليست جديدة ، الشيخ سليمان السعد أشار الى أن وزارة التموين تبيع التجار مادة السكر وتنقص عليهم كميات من السكر .

حقيقة أننا لا نبيع السكر بالشوال ، ليس بالعدد يباع السكر ، السكر يدخل مستودعات التموين كما تشتريه بالوزن القائم على قبانات الكترونية ، موازين الكترونية ، وتدخل عهدة على مأمور المستودع ، ولا يتم إخراجها الى تاجر الجملة إلا بذات الطريقة وإلا سيكون هناك فروق سيتحملها إما الموظف أو التاجر الذي أخذ هذه المادة .

فالتاجر لا يأخذ ٥٠ كيلو ، شوال السكر ، وإنما يأخذ بالوزن وهو يطلب بالوزن ويقدم الكوبونات التموينية بالوزن ويستلم بالوزن . وأحياناً يجد أن العشرين شوال مضطرين ينقصوا من وزنهم أو يضيفوا لهم حتى يكتمل الوزن ، فهو يشتري قائم الوزن .

طبعاً مشكلته الحقيقية مع المواطن ، المواطن يريد والشوال يقول له هذا خمسين كيلو ، الحقيقة السؤال القائم قد يكون خمسين ونصف ، وقد يكون واحد وخمسين وقد يكون خمسين ، لكن هو إشتراه قائم ، والسؤال الفارغ له ثمن أيضاً ، ولذلك هو يأخذ بالوزن ولا يأخذ بالعدد ونحن ننصف التاجر كما ننصف أنفسنا ، فبنفس المستوى وبنفس الطريق الذي نعامل المستودعات به بأخذ السكر وزناً بالقائم مع الشوال هو نفس الاسلوب الذي تباع به الى التاجر وليس هناك بيع بالعدد .

فيما يتعلق بدعم القمح ودعم الحبوب المحلية ، سؤال النائب المحترم منصور بن طريف ، حقيقة أن الحكومة تخصص سنوياً مبلغ يتراوح بين ٨ - ٩ ملايين دينار لدعم المزارعين بشراء القمح والشعير والعدس والحمص على سبيل المثال ، حددت الحكومة وتحدد سعر بـ ١٤٧ دينار للطن ، مع أن وزارة التموين تستورد القمح بـ ١١٢ الى ١٢٠ دولار للطن ، وهذه سياسة لتشجيع المزارع لزراعة القمح والشعير وبقية المواد التموينية .

وترصد الحكومة سنوياً في موازنتها مبلغين ، الاول لدعم المواد التموينية المستوردة

من الخارج والثاني لدعم شراء الحبوب المحلية من قمح وشعير وعدس وحمص .

ولكن هذا المبلغ يتذبذب بين سنة وأخرى ليس بسبب تخفيض الدعم على المزارعين بل بسبب تذبذب الانتاج ، فعندما يكون الانتاج كبيراً يصل مجموع الدعم الذي يدفع للمزارعين الى ٨ أو ٩ مليون دينار في السنة ، بينما إذا قل الانتاج ينزل هذا المبلغ تبعاً لذلك ، مع أن الحكومة حافظت على السعر التشجيعي وزادته عدة مرات .

على سبيل المثال كان يشترى القمح بـ ١٤٠ ثم ١٤٥ ثم ١٤٧ دينار .

يا سيدي لم تميز الحكومة بين القمح القاسي وبين الطري ، والقمح المنتج في الاردن ، القمح القاسي بكل أسف أنا مضطر أذكر حقائق واضحة ، هذا العام من المقدر أن القمح القاسي لا يزيد عن عشرة الآف طن ، القمح الطري يأتي من منطقة الديسي في الجنوب ومن الاغوار .

الحكومة كانت قد وحدت السعر والامر الان مطروح أمام مجلس الوزراء مؤخراً للتمييز بين القمح الطري والقمح القاسي وإعطاء القمح القاسي أولوية عن القمح الطري .

لانزال رغم هذه السياسة التشجيعية في أدنى حدود الانتاج من مادة القمح ، بالرغم من أن الاردن يستهلك سنوياً ، أكثر من ٦٠٠ الف طن من الاردن فأن الانتاج المحلي لم يتجاوز في أحسن السنوات ٦٧ الف طن ورغم هذا الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومات المتعاقبة .

طبعاً هناك اسباب لا أستطيع في هذا المجال أن أدخل بها ، فهناك زحف البناء على الارض الزراعية وقلة الايدي العاملة في قطاع الزراعة وانحصار الري على الخضروات والفواكة وأمور أخرى كثيرة .

فلا يزال إنتاجنا من الحبوب المحلية في أضيق الحدود ، وفي هذه السنة نحن لا نتوقع أكثر من ٣٠ - ٣٥ الف طن مع الاراضي المروية في الديسي .

فيما يتعلق بالاعفاء للمؤسسة الاستهلاكية المدنية والمقدر بـ ٦ر٥ مليون دينار ، حقيقة أن المؤسسة الاستهلاكية المدنية كانت تشتري البضائع الاجنبية المعفاة قبل عدة سنوات بنسبة ٥٠٪ من مجموع مبيعاتها ، ثم انخفضت هذه المشتريات من الخارج الى أن وصلت في العام الماضي الى ٢١٪ بدلاً من ٥٠٪ .

فسياسة الحكومة في هذا المجال هو التقليل من شراء المواد التموينية للمؤسسة من الخارج وتشجيع الصناعة المحلية ، فارتفعت المشتريات من الصناعة المحلية من ٥٠٪ الى ٧٩٪ . أما شراء بعض المواد وإقتصارها على



عدد من الشخصيات ، في الحقيقة أن المؤسسة الاستهلاكية المدنية وقبل أن تنزل أي مادة في أسواقها تعلن وخاصة المواد التي يشتد الطلب عليها مثل البدلات أو غيرها فكان هناك إعلانات موجودة في كل الصحف قبل أن توضع هذه المواد في الاسواق .

ورد أنه ممكن الوزارة أو المؤسسة تستورد مواد غذائية فاسدة وسامة ... الخ ، هذا الكلام لا أستطيع تكرار ما قلت ولكن أريد أن اضيف شيء واحد أن المواد التموينية لا يقتصر فحصها ومراقبتها عند الاستيراد وعند الوصول ، بل أن الرقابة عليها من وزارة الصحة تستمر اثناء وجودها في المستودعات وأثناء تداولها في الاسواق .

ليس هناك في قانون الصحة ما يمنع وزارة الصحة من فحص أي مادة تموينية غذائية سواء كانت في المؤسسة المدنية أو في أحد مخازن التجار ، فهي مثلها مثل أي مادة معروضة للبيع ، فتخضع لفحص ورقابة مستمرة وليس هناك مواد فاسدة تباع .

لكن للحقيقة يجب أن نوضح مايلي ، ليس كل مادة تستورد صالحة للأستهلاك البشري ومطابقة لأعلى المواصفات تستمر في هذه الصلاحية وهذه الجودة .

فاذا خزنت لدى التاجر بطريقة غير علمية وبتخزين سيء فأن مدة صلاحية هذه البضاعة تكون أقصر وتتعرض للعطب والفساد ، إذا عرضت لدى التاجر أو على الارصفة إذا كانت مدة صلاحيتها لسنة تنتهي مدة صلاحيتها فوراً ، إذن طريقة الحفظ والتخزين والتداول هي الاساس .

حتى المواد الغذائية الحساسة مثل اللحوم المجمدة أو الاجبان إذا افترضنا أننا شددنا على إيصالها الى ميناء العقبة بأفضل شروط صحية وبدرجات حرارة مثالية ، المشكلة تبدأ ليس في وصول البضاعة سليمة وإنما تبدأ بوسائط النقل هل هي مبردة ، أو غير مبردة ، حتى إذا كانت مبردة ولم تشغل أثناء الرحلة حقيقة تتعرض للتلف .

لما تدخل مستودع التاجر هل وضعت بظروف مناسبة للتخزين ودرجة الحرارة المثالية التي يجب أن تكون بها ، عندما ينقلها تاجر التجزئة من تاجر في عمان الى تاجر في إحدى القرى هل لديه واسطة نقل ليحافظ على اللحوم المجمدة أو الاجبان بدرجة ٢٦م° أو ١٨م ... الخ .

هذه هي مشاكل قيد الدرس وشكلت لجنة وزارية لتدرس ، يجب أن تكون الرقابة الصحية تتناول تداول السلعة من المنشأ وحتى المستهلك وليس في مرحلة واحدة فقد تكون هناك مواد تموينية مستوردة من وزارة التموين أو موضوعة لدى المؤسسة الاستهلاكية المدنية لكن التاجر في حالة وزارة التموين وضعها في ظروف تخزين سيئة او عرضت بطريقة سيئة

فيمكن أن تتعرض للتلف أو الفساد ، ليس هذا معناه أن المواد التموينية استوردت فاسدة هذه حقيقة يجب أن ندركها ونحن نعلم ذلك من خلال الرقابة والجولات المستمرة على الاسواق بالنسبة لمراقبي الاسعار حيث يجدون كثير من المواد معروضة بصورة سيئة . وشكراً لكم .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، يا إخوان استمعتم الى الملاحظات والردود ولكن هناك عدة إقتراحات باضافة توصيات .

هناك اقتراح مثنى عليه من السيد حماد أبو جاموس ، النص صراحة على أن المواد المستوردة تطابق تماماً المواصفات القياسية في بلد المنشأ وأن تلك المواد متداولة في أسواق بلد المنشأ وذلك بواسطة شهادة معتمدة من جهات رسمية أو شبه رسمية في ذلك البلد .

من يوافق على إضافة هذه التوصية ؟ الرجاء رفع الايدي . موافقة على إضافة هذه التوصية . الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، اقترح أن تحدد الاقتراحات وتتلى كلها لأنه لا نعرف الآن ربما ينتهي التصويت على الاقتراحات الموجودة عند دولتك ، لكن ربما أنا عندي إقتراح ولم يأخذ فيه من خلال كلمتي ، فلنقل عندنا أربعة اقتراحات أو ثلاثة وبعد ذلك نصوت حتى نحدد سقف التصويت على ماذا .

دولة رئيس المجلس : عندي اقتراحين فقط ، الاقتراح اللي صوتنا عليه وقبل ثم اقتراح باربعة بنود مقدم من السيد بسام حدادين وعندي إقتراح منك ومن الشيخ عبد العزيز بتأجيل النقاش الى وقت لاحق ، تفضل .

الدكتور بسام العموش : عندي اقتراح ، ورد في ثنايا كلامي ضرورة تحديد أسماء الاشخاص الذين ورد الاشارة الى مواصفات في عملهم من حيث التلاعب ومن حيث التزوير ، ضرورة تحديد أسماء هذه الشخصيات وإحالتها الى القضاء ، هذا ملخص لما أقترحه .

دولة رئيس المجلس : هذه توصية ؟

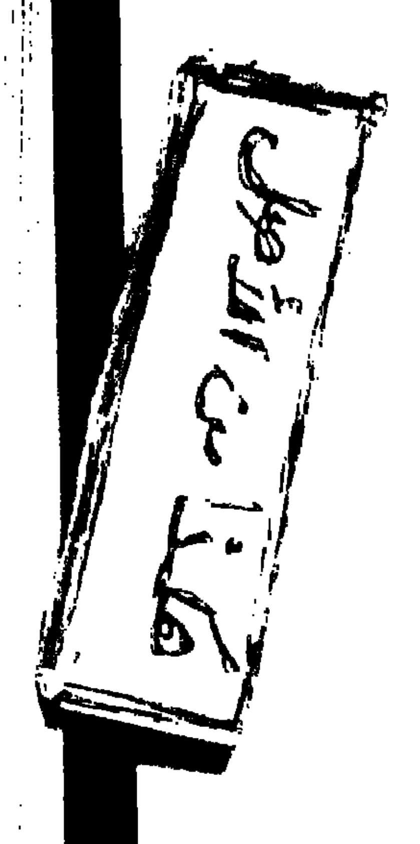
الدكتور بسام العموش : أنا اقترح هذا .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالله كان عندك إقتراح ؟

السيد عبدالله اخوارشيدة : جمع كل الآراء وإضافتها الى التقرير .

دولة رئيس المجلس : سنفعل هذا ، إذن مافيه إلا اقتراح واحد من الدكتور بسام ، فيه ثنية ؟ طيب ، اقتراح الدكتور بسام من يوافق عليه ؟ موافقة .

هناك اربعة أفكار من السيد بسام حدادين ، ممكن نسمعها أخ بسام .



السيد بسام حدادين :

١- الدعوة الى تفعيل قانون التموين .

٢- الحفاظ على دعم المواد الاساسية والدفع باتجاه زيادتها .

دولة رئيس المجلس : هذا موجود ضمن التوصيات .

٣- دعوة وزارة التموين الى إحتكار استيراد عدد من المواد الاساسية .

٤- دعوة الحكومة لاعادة النظر في أسعار المشتقات النفطية بسبب انخفاض السعر عالمياً .

دولة رئيس المجلس : إذن فيه ثلاث اقتراحات مثنى عليها ، هل توافقون على الاقتراحات التي سمعتوها ؟

السيد الامين العام : ٢٣ من ٤٤ .

دولة رئيس المجلس : ٢٣ من ٤٤ موافقة .

الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : تجار الجملة في جرش عندما قالوا أن وزارة التموين تخصم ومعالي وزير التموين قال لا نخصم أنا أريد أن يكون هناك تحقيق في هذا الأمر لعل جهة ما تقوم من وراء الوزير تقوم بخصم السكر على التجار ويأخذون الاموال فيظهر لنا حوت جديد في هذا البلد .

دولة رئيس المجلس : هذا ليس توصية هذا لعلم الوزير ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنط : أرجو أن تتضمن أسئلتي التي طالبت بها معالي الاخ الوزير ولم يجب عليها أن تكون ضمن التوصيات .

دولة رئيس المجلس : لا هذه اسئلة وليست توصيات .

السيد عبد المنعم ابو زنط : لماذا لا ؟

دولة رئيس المجلس : لأن هذه أسئلة وهو أجابك عليها ، من يوافق على تقرير اللجنة ورفع التوصيات الى الحكومة لتنفيذها مع الاضافات ؟ موافقة بأغلبية كبيرة ، شكراً لكم وأعلن رفع الجلسة الى يوم الاحد القادم الساعة الخامسة بعد الظهر .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب	أمين عام مجلس الأمة
طاهر المصري	صالح الزعبي